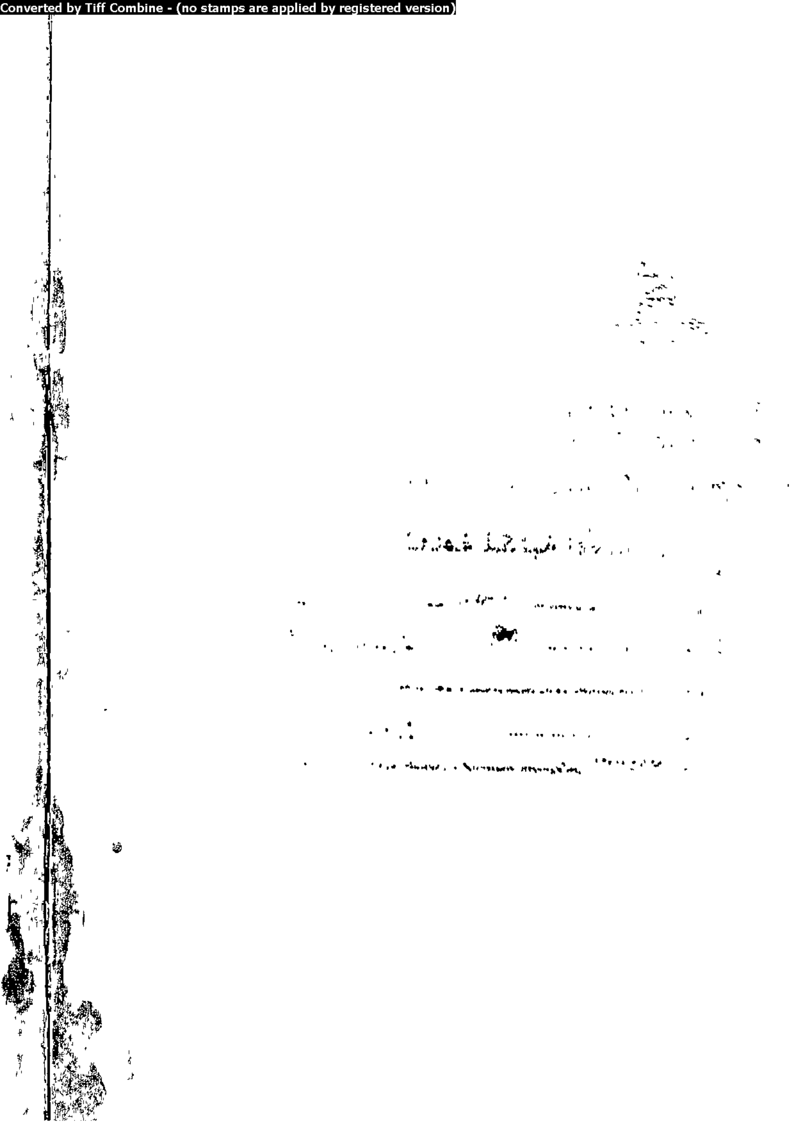
صفحات مطوية
من تاريخ مصر العثمانية



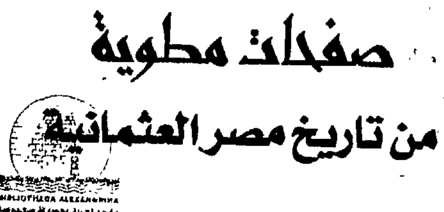


كتاب الشباب



Converted by Tiff Combine - (no stamps are applied by registered version)

صفحات مطوية



من تاريخ مصر العثمانية

د. موسى موسى نصر



مهرجان القراءة للجميع ٩٨
مكتبة الأسرة
برعاية السيدة سوزان مبارك
(كتاب الشباب)

صفحات مطوية
من تاريخ مصر العثمانية
د. موسى موسى نصر

الغلاف
الإشراف الفني:
للفنان محمود الهندى

المشرف العام
د. سمير سرحان

الجهات المشاركة:
جمعية الرعاية المتكاملة المركزية
وزارة الثقافة
وزارة الإعلام
وزارة التعليم
وزارة التنمية الريفية
المجلس الأعلى للشباب والرياضة
التنفيذ: هيئة الكتاب

« بسم الله الرحمن الرحيــم »

المقدمــة

اهتم معظم المؤرخين ــ حينما تناولوا تاريخ مصـر بالبحث والدراســة ــ بالتــاريخ السياسى والعســكرى والادارى ، وكادوا يهملون بقية الجوانب الأخرى ــ وعلى وجه الخصوص الجانب الاجتماعى ــ فنراهم يقصـرون تواريخهم على ذكر الملوك والحكام ، ومـــا قاموا به من حروب وفتوحات وتنظيمات · ولقد انتقل هذا الاهتمـام الى مؤرخينا الذين أرخوا للعصر العثمانى ، فلم يجدوا ما هو أعظم من السلاطين وفتوحاتهم أو الولاة وتنظيماتهم وادارتهم حتى يكتبوا عنهم ، أو فى احداث الصــراعات الحربية بين الأمراء المماليك بعضهم وبعض ، أو بينهم وبين الباشوات ورجال الأجاقات العسكرية حتى يسجلوها فى كتاباتهم · ولكن هذا لايعنى أنه لـــم تظهر أية محاولات لدراسة التاريخ الاجتماعى لمصر ؛ فلقد ظهر بالفعل عدد يسير من تلك المحاولات ، الا أنها اتسمت بالفردية · ولذلك بدأت الدراسات التاريخية منذ زمن ليس ببعيد تتجه اتجاها

آخر حيث أولت اهتماما بتاريخ مصر الاجتماعى ، وذلك من أجل تسليط الأضواء على الجوانب المختلفة للمجتمع المصرى وابراز دور ذلك المجتمع فى المراحل التاريخية التى حملت فيها مصر العديد من أسماء الدول الغازية أو الغزاة ولعله من الواضح أن مصر ظلت بطابعها الاجتماعى فى تلك المراحل بصرف النظر عن الحاكم وأصله واسمه ولون بشرته ·

ويبدو واضحا من تلك الدراسة أن الدولة العثمانية التزمت بتطبيق القاعدة السياسية للدولة الاسلامية تلك القاعدة التى أباحت لرعاياها من اليهود والنصارى قدرا كبيرا من الحرية داخل نطاق الدولة التى كان على رأسها خليفة النبى ـ صلى الله عليه وسلم ـ يحكم بمقتضى الشريعة الاسلامية المستمدة أساسا من القرآن الكريم والسنة النبوية الشريفة ، فلم يكن لفتوحات الدولة العثمانية ـ التى امتدت امتدادا عريضا فى ثلاث قارات هى : أسيا وأوربا وأفريقية وضمت شعوبا اختلفت جنسياتها وديانتها ولغاتها وثقافتها وعاداتها وتقاليدها ـ مايمنع رعاياها من غير المسلمين من أن يعيشوا فى سلام وترابط مع اخوانهم المسلمين وعلى الرغم من أن المسيحيين واليهود كانوا لايتمتعون ـ أحيانا ـ بالمساواة التامة مع رعايا الدولة من المسلمين ، الاأنهم تمتعوا ـ فى كل الأحيان ـ بالحرية الدينية الكاملة ، وكانوا يمارسون

كل شعائرهم الدينية ، وقامت الدولة نحوهم بمسئوليتها فى حماية أرواحهم وممتلكاتهم ·

وبعد أن تم للعثمانيين فتح مصر حرصوا على تأكيد صفتهم كحماة للاسلام والعالم الاسلامى كما أوضحت الوثائق الخاصة بذلك العصر لاسيما المراسيم التى أصدرها سلاطين الدولة العثمانية وأكدوا فيها التزامهم بمبادىء الدين الاسلامى السمح وأحكام الشريعة العادلة فى معاملة الذميين نصارى ويهود وخاصة الرهبان ورجال الدين ·

وقد رأينا أن الحكام العثمانيين فى محاولتهم لتأكيد الشرعية الاسلامية لحكمهم قربوا اليهم الفقهاء ورجال الدين المسلمين ، ونتيجة لذلك حدث بعض التناقض فى علاقة بعض الحكام العثمانيين بأهل الذمة ـ تبعا لمدى التزام هؤلاء الحكام بأقوال الفقهاء ورجال الدين ـ مابين حمايتهم والدفاع عنهم وبين مالقوه من عنت وظلم فى فترات من الحكم العثمانى ·

ولقد فرضت ضريبة الجزية على أهل الذمة طبقا لما تقضى به الشريعة الاسلامية ومن الملاحظ أن السلطات الحاكمة حين فرضت بعض الغرامات والضرائب المتنوعة لم تفرضهما على أهل الذمة دون سواهم فالحقيقة أن هذه الالتزامات كانت ضمن اجراءات مالية عامة شملت جميع فئات الشعب ، وأن السلطات حين مارست ضغوطها لتنفيذ هذه الاجراءات بهدف الحصول على المزيد من الأموال

كانت تمـارس هذه الضـــغوط ـ والتى عرفت عند بعض المؤرخين بالمظالم ـ على المصريين جميعا مسلمين وأهل ذمة ·

وقد أوضحنا فى هذه الدراسة أن أهل الذمة لم يلتزموا تماما ـ وفى كل الأحيان ـ بالقيود التى وضعتها السلطات الحاكمة للملابس والمظهر ، وتأكد لنا كذلك من المراسيم التى كانت تصدر بين الحين والحين لتؤكد على ضرورة الالتزام بتلك القيود · ولقد كان تخصيص ملابس معينة لكل طائفة من طوائف أهل الذمةفىمصرابانالحكمالعثمانى يعتبر ظاهرة اجتماعية سادت ذلك المجتمع الذى ربط مكانة الفرد الاجتماعية أو الدينية وبين نوع الملابس الخاصـــة بالطائفة التى ينتمى اليها فقد كان هذا أمرا تقليديا ، ثم ان المراسيم التى اضطر السلاطين لاصدراها للتمييز بين الطوائف والملل لم يكن يعمل بها فى كثير من الأحيان ·

كذلك أوضحنا أن الدولة العثمانية ـ احترمت بشكل عام ـ أماكن العبادة الخاصة بالنصـــارى واليهود ، اذ سمحت لهم بترميم ماتهدم من أجزائها ، بل أكثر من ذلك سمحت لهم باستحداث دور جديدة للعبادة تمشيا مع روح الشريعة الاسلامية ، فقد أجاز الاسلام لأهل الذمة انشاء الكنائس والبيع وغيرها من المعابد اذا أذن لهم الحاكم بذلك بناء على مصلحة يراها مادام الاسلام يقرهم على ديانتهم ويحترم عقائدهم ·

وبعد ، فان الموضوعات التى يتناولها هذا الكتاب هى ثمرة بحث وقراءة مستمرة مضنية ولعلى بهذه الدراسة اكون قد اسهمت بدور متواضع فى التـــاريخ الاجتماعى لمصر •

والله ولى التوفيق

الاسكندرية فى : الأول من ابريل ١٩٨٨

الثالث عشر من شعبان ١٤٠٨

دكتور / موسى موسى نصر

موقف الدولة ازاء أهل الذمة بصفة عامة

موقف الدولة ازاء اهل الذمة بصفة عامة :

ان الفتوحات التى ادت الى تكوين الدولة العثمانية تشبه فى بعض اهدافها ونتائجها تلك الفتوحات الاسلامية العربية التى ادت الى تكوين دولة الخلافة الاسلامية الأولى فقد كان واضحاً وملحوظا أن نشر الاسلام « كان هدفا رئيسيا من فتوحاتها ، وفى حالة الدولة العثمانية نجد ان فتوحاتها فى الاقاليم المسيحية قد تمت باسم الاسلام • كما يبدو واضحا أن تلك الفتوحات العربية والعثمانية قد اسفرت عن ضم بلاد مسيحية الى دار الاسلام مما اضاف اعدادا كبيرة من اهل الذمة كرعايا للحكام المسلمين • وفى حالة الدولة العثمانية أيضا نجد أن فتوحاتها فى أوربا فى نهاية القرن الخامس عشر قد شملت معظم الأقاليم التى تعتنق المذهب الأرثوذكسي والتى تعترف بالرئاسة الدينية لبطريرك الكنيسة البيزنطية فى القسطنطينية •

ومنذ بداية القرن السادس عشر اخذ السلاطين العثمانيون يتطلعون نحو الشرق العربى الاسلامى وفى خلال سنة واحدة (١٥١٦ ـ ١٥١٧م) دخلت أربعة اقاليم اسلامية عربية هامة هى : الشام ثم مصر ثم الحجاز ثم اجزاء من اليمن تحت الحكم العثمانى ، فضلا عن دخول العراق عام ١٥٣٤ وكذلك الاحساء المطل على الخليج

العربى ثم بعض امارات ومشيخات هذا الخليج . وقد عم الفتح الاسلامى كل بلاد البحر بفتح كل من مصوع وسواكن عام ١٥٥٧م . كذلك بسطت الدولة العثمانية سيادتها على ثلاثة اقاليم عربية اسلامية فى شمال افريقيا فى القـــرن السادس عشر هى : الجزائر ثم طرابلس ثم تونس . وهكذا اصبحت الدولة العثمانية تضم بين أقاليمها العربية الحرمين الشريفين فى الحجاز فضلا عن المسجد الأقصى فى القدس مما أعطى للدولة العثمانية الزعامة الدينية للعالم الاسلامى وتأكيدا لتلك الزعامة أضيفت الى ألقاب كل سلطان من سلاطين الدولة العثمانية لقب « حامى الحرمين الشريفين » ومما أضفى على الدولة الطابع الدينى الاسلامى الراسخ والمتميز أنها كانت حريصة على الالتزام بتطبيق مبادىء الشريعة الاسلامية واحترام التقاليد الدينية . ومما يؤكد ذلك أننا نجد فى مقدمة قانون نامة الذى وضعه السـلطان سليمان القانونى ــ أو المشرع ــ (١٥٢٠ ــ ١٥٦٦م) الذى استمده فى الواقع من أصول التشريع الاسلامى تلك العبارة « قانوننا من سلطانى كى شريعى شريفى موافقاتى محرر أولوب » أى « القانون نامة السلطانى الذى يتفق مع الشريعة الشريفة .

ولقد كان من نتيجة الفتوحات العثمانية أن أصبحت الدولة تضم من بين رعاياها طوائف دينية مختلفة فالى جانب الطوائف الاسلامية كانت طوائف ذمية منها : الروم الأرثوذكس ، والأرمن ، والأقباط ، والموارنة والكاثوليك

والبروتستانت وغيرهم من المسيحيين واليهود . وقد تحدد موقف الدولة العثمانية تجاه تلك الطوائف الذمية من خلال مبادىء وأحكام الشريعة الاسلامية ـ طبقا لأحكام المذهب الحنفى ـ ، حيث حرصت الدولة علىالالتزام بها ، اذكانت دائما تشير الى ذلك فى كل مواقفها الرسمية ازاء أهل الذمة . ولقد أثبتت الفرمانات والمراسيم السلطانية الصادرة فىهذا الشأن ذلك الاتجاه .

كانت كل طائفة من الطوائف الدينية فى الدولة العثمانية تسمى « ملة » ، وكان لكل ملة رئيس دينى ينظر فى المسائل الدينية يسمى « ملة باشى » ويقوم مستعينا ببعض مساعدين بالفصل فى قضايا الأحوال الشخصية الخاصة باتباع ملته دون تدخل من جانب الدولة التى تركت لرئيس كل ملة ممارسة هذا الاختصاص وقد منح نظام الملل الرعايا ـ غير المسلمين ـ كيانا ذاتيا خاصا ، وكان الروم الأرثوذكس أتباع الكنيسة الأرثوذكسية الشرقية اليونانية أهم ملة بعد الملة الاسلامية فى الدولة العثمانية ويندرج تحت هذه الملة اليونانيون والبلغار وسكان البوسنة والهرسك والجبل الأسود وبعض الألبانيين وغيرهم ، وكان مقر رئيس هذه الملة فى استانبول ويسمى البطريرك ويطلق عليه أيضا بطريرك الفنار . ثم كانت هناك ملة الكاثوليك ويندرج تحتها الأوربيون المقيمون فى البلاد من بنادقة وألمان وفرنسيين وانجليز ، وكانوا أقل شأنا من الروم الأرثوذكس كذلك كانت هناك ملة الأرمن وملة اليهود .

ويذهب أحد المؤرخين الى أن السلاطين العثمانيين لم يدخلوا نظام الملل الى امبراطوريتهم الا بعد فتح القسطنطينية عام ١٤٥٣م ، ولكنهم طبقوا مبادئه على غير الطوائف الاسلامية التى خضعت لحكمهم على الرغم من نقص كفايته ، الا أن الدلائل تشير الى أن النظام عاش منذ أوائل حكمهم ليصبح حقيقة ثابتة فيما يتعلق بكل من الطائفتين الأرثوذكسية واليهودية . وعلى الرغم من أن نظام الملل كان يتعارض مع فكرة الدولة الحديثة التى تنظر الى رعاياها على أنهم جميعا متساوون فى الحقوق والواجبات بغض النظر عن دياناتهم الا أن التفرقة الدينية كانت موجودة فى تلك القرون فى كافة أنحاء العالم ، ومع ذلك فقد كانت الدولة العثمانية أكثر تحررا من الدول الأوربية المعاصرة لها لانها كانت تسمح بوجود ديانتين هما المسيحية واليهودية ومذاهب دينية مختلفة وعديدة فى بلادها بجانب الدين الاسلامى ، فقد كانت الغالبية العظمى من الدول الأوربية الكاثولكية لاتطيق وجود البروتستانت داخل حدودها ، وكان هؤلاء يعيشون مهددين فى أى وقت بعمليات انتقامية وحشية تستهدف ابادتهم أو تضيق الخناق عليهم على أمل حملهم أخر الامر على اعتناق المذهب الكاثوليكى . ولقد كانت هناك تدابير يتخذها السلطان العثمانى عند تعيين الرؤساء الروحيين للملل الذمية . فكان البطريرك اليونانى يتلقى من السلطان فرمان تعيينه فى منصبه ، وكان هذا البطريرك يعتبر أكبر رئيس روحى غير مسلم فى الدولة وكان يتبعه الروم المسيحيون الأرثوذكس ،وله مكانة مرموقة فى

نفوسهم ، وكان يرد فى فرمان تعيينه نص يوجب على الاساقفة ومن اليهم من رجال الأكليروس التابعين للكنيسة الشرقية وكذلك اتباعها طاعة البطريرك طاعة تامة في نطاق الاختصاصات المخولة له · وكان السلطان يصدر فرمانات أخرى بتعيين الرؤساء الدينيين لرعايا الدولة المسيحيين الذين يدينون بمذاهب أخــرى · وكذلك كان الســـلطان العثمانى يصدر فرمانات أخرى بتعيين حاخام اليهود الذى كان يعرف بلقب « حاخام باشى » وكان يتمتع بنفوذ ــ مماثل لما يتمتع به البطاركة ــ على جميع أفراد ملته فى كل أنحاء الدولة العثمانية · وكانت تدرج فى جميـــع الفرامانات نصوص توجب طاعة كل ملة لرئيسها الروحى فى المسائل الدينية دون غيرها ·

وكانت معظم الطوائف الذمية التى انضوت تحت الحكم العثمانى طوائف مسيحية تتبع كنائس أربع تدين بالمعتقد الأرثوذكس هى : الكنيسة الأرثوذكسية الشرقية اليونانية فى استانبول ، وكنيسة الاسكندرية التى تضم الى معتقدها فى الطبيعة الواحدة يعاقبه مصر الأقبــاط ، والكنيســـة المارونية فى سوريا وتضم أصحاب الطبيعتين فى كل من سوريا ولبنان ، وأخيرا كنيسة أورشليم التى تعتبر المسيح ذا طبيعتين · وقد كان لكل كنيسة من تلك الكنائس الأربع بطريرك خاص بها ، وعلى الرغــم من خضـــوع أربـع بطريركيات لسيادة الدولة الا أنه لم تقع أية خلافات ، ولم تحدث أية عقبات اذ بقيت بطريركية العاصمة فى استانبول

فى نظر الباب العالى رأس الملة المسيحية حيث شاركت مع زميلاتها ـ كما كان يحدث فى الماضى ـ فى ممارسة التعاليم والطقوس الدينية • وفى القرن السادس عشر اضافت الدولة العثمانية عضوين أرثوذكسيين آخرين الى الملة المسيحية هما كنيستا قبرص وسيناء •

أما عن اليهود فقد كانوا فى الدولة العثمانية يشكلون احدى الملل ـ على نحو ماذكرنا ـ وعلى الرغم من قلة عددهم ، فقد قاموا بدورهم فى حياة البلاد التى عاشوا فيها • ويجدر بنا أن نلقى بعض الضوء على هذا الدور الذى أدى الى علو مكانتهم التى حظوا بها لدى سلاطين الدولة ابان القرون الأولى من حكمهم •

ففى عهد السلطان أبى يزيد الثانى (١٤٨١ ـ ١٥١٢م) سنحت الفرصة أمام اليهود المهاجرين من أسبانيا والبرتغال وألمانيا بسبب الاضطهادات التى لحقت بهم للجوء الى الدولة العثمانية خاصة بعد أن شجعهم السلطان العثمانى باصداره قرارا بحسن معاملتهم فى الممتلكات العثمانية • ويبدو أن السلطان أبا يزيد الثانى كان مهتما بالتجارة والحركة التجارية وكان يهدف من وراء اصدار هذا القرار الى انعاش وتنشيط الحركة التجارية والمالية الداخلية منها والخارجية ، نظرا لما عرف عن هؤلاء اليهود من نشاط بارز فى الحياة الاقتصادية • ولما كان لهم من صلات عالمية قوية بأصحاب النفوذ من اليهود فى معظم الدول الأوربية •

ويعلق بعض المؤرخين على اصدار السلطان أبى يزيد

الثانى قرار حسن معاملـــة اليهود الوافدين الى الدولة العثمانية بأنه أظهر بدون شك أن حب المســـلمين لليهود يفوق حبهم للمسيحيين لدرجة أن الأخيرين ظنوا أن القوى المسيحية فى الخارج تنظر اليهم نظرة الاشفاق ٠

ولقد كان اليهود السفارديم الذين وفدوا من أسبانيا والبرتغال الى الدولة العثمانية ابان حكم السلطان أبى يزيد الثانى ـ يشكلون معظم المهاجرين اليهود فقد كانت أعدادهم تفوق بكثير أعداد اليهود الاشكنازيم الذين وفدوا من ألمانيا وقد كان لانضمام اليهود المارانوس الذين وفدوا من أسبانيا الى اليهود السفارديم أن أصبح الأخيرون مركز قوة لكل أبناء الملة اليهودية فى الدولة العثمانية ٠

تركزت اقامة اليهود فى الدولة العثمانية بالأقاليم التى تتميز بالنشاط التجـــارى الكبير ، وكانت أهم المراكـــز الرئيسية التى استقر فيهـــا اليهود ـ وخاصـــة اليهود السفارديم ـ استانبول التى أصبحت مذذاك المرفأ الذى يضم أغلب أبناء الملة اليهودية فى أوربا كلها ، وسالونيك التى صارت مدينة يسودها اليهود وكذلك أدرنة ـ وتلك مدن تقع فى الأقاليم الاوربية ، يورجيا وأمازيا وتوكات وسوريا ولبنان وفلسطين ـ وهى أقاليم آسيوية ـ ومصر وتونس والجزائر وهى أقاليم افريقية ـ ٠

عاش اليهود فى الدولة العثمانية دون أن تحدث منهم أية اضطرابات أو قلاقل الا نادرا وكان موقف الســلطان

سليم الأول (١٥١٢ ـ ١٥٢٠م) تجاه اليهود يتسم بالحب والود لدرجة ان طبيبه الخاص ويدعى يوسف هامون كان يهوديا . وقد استمر خلفاء السلطان سليم الأول من بعده على نفس ذلك الموقف ، ففى عهد السلطان سليم المشرع (١٥٢٠ ـ ١٥٦٦) كان طبيب القصر الخاص يهوديا يدعى « موسى هامون » وكان دائما يرافق السلطان فى كل معاركه الحربية ، وقد شهد حكم السلطان سليمان المشرع وظيفة مستحدثة بحكم الملة اليهودية هى وظيفة «الكخيا» ـ وهى تختلف فى أسلوبها عن عمل كخيا الوظائف الحرفية ـ وكان الغرض من استحداث تلك الوظيفة أن يقوم شاغلها برعاية مصالح يهود الامبراطورية لدى السلطات الحاكمة ، وكان يسمح لمن يتولى هذه الوظيفة الاتصال مباشــــرة بالسلطان ووزراء الباب العالى ، وكان يسمح له أن يبدى ملاحظاته فيما يقدمه لهم من قضايا تخص أبناء ملته وما قد يتعرضون له من ظلم سواء من جـــانب حكام الولايات المسلمين أو من جانب غلاة التمصب من المسيحيين .

وكان اليهود حريصين أشد الحرص على التمسك بتلك الامتيازات التى منحوا اياها طوال عهد أولئك السلاطين . فلقد حدث عام ١٥٦٦ فى أثناء الاحتفالات بتولى سليم الثانى (١٥٦٦ ـ ١٥٧٤) السلطة أن كان من بين كبــار الحاضرين « يوسف ناسى » وكان من المقربين للسلطان سليمان المشرع ـ فكان وجوده بين علية القوم فى استانبول تأكيدا لتلك الامتيازات التى حصل عليها أولئك اليهود ،

وفى عهد السلطان سليم الثانى أخذت قوة « ناسى » تزدهر الى حد أنه أصبح أقرب المقربين الى الســـلطان فاتخذه صفيا له وقد اعتمد « ناسى » على ذلك كثيرا حيث حباه السلطان بثقة لا حدود لها وذلك لقربه من معظم القــوى الحاكمة فى أوربا ٠ ولقد زين « يوسف ناسى » للسلطان سليم الثانى فتح جزيرة ناكسوس وتم استيلاء العثمانيين عليها عام ١٥٦٧ وبلغ من خطورة هذا اليهودى البرتغالى لدى السلطان أن الأخير أعطى صديقه وصفيه هذا جزيرة ناكسوس اقطاعا له ، ولم تمض سنوات قليلة حتى تجرأ يوسف ناسى وأعلن نفسه دوقا عليها ٠ ولم تقف أطماعه عند هذا الحد فقد زين للسلطان فتح جزيرة قبرص على أمل أن يأخذها هى الأخرى اقطاعا له وكان من بين المغريات التى ساقها هذا اليهودى للسلطان أن نبيذ قبرص لايضارعه نبيذ آخر فى العالم ، وفى نشوة الخمر واللذة قال سليم لليهودى « ستكون ملكا على قبرص » ٠ ولقد توجهت حملة بقيادة ســـنان باشا لفتـــح جزيرة قبرص وانتزاعها من جمهوريـــة البندقيـــة (١٥٧٠ ــ ١٥٧١م) وكان محمد صوقلو باشا الصـــدر الأعظم آنذاك قد اقترح على السلطان سليم الثانى أن توجه الدولة حملة قبرص الى اسبانيا ولكن السلطان لم يأخذ باقتراح الصدر الأعظم لانه كان متأثرا برأى صديقه « يوسف ناسى » على أن هذا اليهودى لـــم يحقق ماكان يرجوه من وراء تلك الحملة التى ضمت قبرص الى الامبراطورية العثمانية فى عام ١٥٧١ وذلك بأن يصبح ملكا على تلك الجزيرة ، اذ خاب أمله لأن الصدر الأعظم

ـحمد صوقلو باشا وقف له بالمرصاد ـ لما كان يكنه له من
عداء شديد ـ فحال ذلك دون تحقيق أمله ٠

وكان « يوسف ناسى » يعتبر من أكبر حماة اليهود
المدافع عنهم فى كل أنحاء الامبراطورية العثمانية فكان
يهود بدورهم يستنجدون به لحل مايعن لهم من مشاكل
قضايا ، ولكن بموت السلطان سليم الثانى عام ١٥٧٤
نتهت قوة ونفوذ « يوسف ناسى » فعندما تولى السلطان
راد الثالث (١٥٧٤ ـ ١٥٩٥) عزل « ناسى » من وظائفه
نزع منه ألقابه ٠ ولما توفى فى عام ١٥٧٩م صادره
سلطان فى ثرواته وممتلكاته ٠

لم يمنع موت « يوسف ناسى » من ظهور يهود آخرين
م نفس المكانة والحظوة التى كان عليها ، فقد ظهر يهودى
عى جبريل بونافنتورا كان يعتبر من أبرز الشخصيات
يهودية فى عهد السلطان مراد الثالث ولقد كان من المكانة
تى حظى بها أن عين سفيرا فوق العادة للدولة العثمانية ،
د وقع فى عام ١٥٨١ باسم الباب العالى الهدنة مع
ليب الثانى ملك أسبانيا ٠

وقد ظهر يهودى آخر فى عهد السلطان مراد الثالث
عى سلمون بن ناثان الاشكنازى ، وكان طبيبا
بلوماسيا قدم العديد من الخدمات ليهود الامبراطورية
عثمانية ، فلقد حدث فى بداية عام ١٥٩٥ أن أصدر

السلطان مراد الثالث قرارا بقتل جميع اليهود فى كل أنحاء الامبراطورية بسبب حالة البذخ البالغ الذى كان يظهره اليهود آنذاك ، فقد وصل الى علم السلطان بناء على تقرير رفع اليه أن امرأة يهودية كانت تتحلى بجواهر تقدر بحوالى ٤٠٫٠٠٠ دوكة وأمام ذلك القــــرار الخطير اكــان على « سلمون الاشكنازى » ـ بما له من نفوذ وتأثير ـ مقابلة الصدر الأعظم ـ الذى كان آنذاك ـ فرهاد باشا ، لوقف قرار ابادة اليهود من الامبراطورية العثمانية وازاء وساطة « سلمون » عدل قرار الابادة بقرار آخر يقضــى بتحريم البذخ حيث حرم على اليهود والمسيحين أيضا ارتداء الملابس الحريرية ، والزموا بلبس القلنسوة كعلامة مميزة لهم ، كما قضى ـ القرار الجديد ـ بضرورة الالتزام بتطبيق السياسة المالية التى وضــــعت من أجل اليهود وكافــــة الذميين ٠ وعلى الرغم من صدور هذا القرار فقد ظلت المعاملات المالية ومعظم التجارة تحت سيطرة اليهود ٠

ولقد علق بعض المؤرخين الأوربيين ـ الذين أظهروا تحاملا فى كتاباتهم تجـــاه اليهود ـ على تلك الواقعة ، فذكـــروا بأنهـــا كانت بداية لـــزوال نفـــوذ اليهود فى الامبراطورية العثمانية ، وأنهم نزلوا الى أدنى مكانة فى نظر المسلمين المتشددين الذين يرون أن هذا هو اللائق بتلك الشرذمة من الكفار ، فمنذ تلك الواقعة أفل نجم الملة اليهودية الذى دام حوالى قرنين من الزمان ، وأن ماحدث كان أمرا حتميا بسبب تزايد الفساد كما كان ضروريا أيضا

لتغيير الروح السائدة بين اليهود أنفسهم ، اذ أدت الحرية غير العادية ، والمكانة التى حظوا بها تحت حكم السلاطين والتى استمرت أكثر من قرن ، أدت الى انبعـــاث الروح العنصرية واشتداد تضامن الشخصية اليهودية ٠

والأمر الذى يبعث على الدهشة ، أن بعض المراجع اليهودية قد أيدت موقف السلطان مراد الثالث وذهبت الى أن القرار كان واجبا ، اذ ان استياء مراد من الافراط المسرف فى حياة اليهود الراقية جعلهم يســـتحقون تلك المذبحة ٠

ولقد حدث فى عهد السلطان ابراهيم الأول (١٦٤٠ ـ ١٦٤٨م) أن تعرضت طائفة اليهود الاشـــكنازيم لمذبحة رهيبة روى تفاصيلها المؤرخ اليهودى سامبارى ـ الذى عاش فى مصر فى القرنين السابع عشر والثامن عشر ـ وترجع أسباب تلك المذبحة الى أن اليهود الاشـــكنازيم أثاروا بعض المعتقدات الدينية الخـــاطئة تناولوهـــا فى اجتماعات عقدوها لهذا الغرض مما أثار جموع المسلمين ، الأمر الذى أدى الى اندلاع الفتنة فى ١٧ يوليو ١٦٤٨ مما أسفر عنه قتل عدد كبير من اليهود الاشكنازيم ونفى أعداد كبيرة منهم خارج البلاد ٠ وكانت تلك المذبحة بداية سلسلة من المصائب والكوارث حلت باليهود فى عهد الســـلطان محمد الرابع (١٦٤٩ ـ ١٦٨٧م) ، وقد استمرت اثنى عشر عاما حتى سنة ١٦٦٠م ثم نعم يهود الامبراطورية بعد ذلك بالاستقرار والأمن بقية عهده ٠

وخلاصة القول ، فان الدولة العثمانية نالت مكانة عالية مرموقة عندما سمحت بوجود تلك المجموعة الكبيرة من الطوائف الذمية التى عاش أتباعها فى ظلال وارفة من المحبة مع المسلمين • وعلى الرغم من أن المسيحيين واليهود كانوا لايتمتعون بالمساواة التامة مع رعايا الدولة المسلمين ، الا أن الفرمانات والمراسيم التى صدرت بشأن أهل الذمة ـ كما سنوضحه فى هذا الفصل ـ قد أثبتت أنهم تمتعوا بالحرية الدينية ومارسوا اقامة شعائرهم الدينية بلا قيود ، وأن الدولة تحملت مسئولية حماية أرواحهم وممتلكاتهم ، كما أن الدولة فى كثير من الأحيان لم تكن تلتزم بما يضعه بعض الفقهاء من قيود على أهل الذمة ، وقد ترك لهم الحق فى أن يسيروا أمورهم بموجب قوانينهم الخاصة داخل اطار نظم الدولة •

ولقد أقر أحد المؤرخين الأوربيين المسيحيين بمبدأ التسامح الدينى الذى انتهجه السلاطين العثمانيون حينما ذكر أن مراسيم المعمودية والزواج والدفن كانت تقام فى الدولة العثمانية فى فخامة وأبهة فى معظم الأحيان ، وليس هذا فحسب بل كانت السلطات العثمانية نفسها تسعى فى الأعياد الكبرى لأهل الذمة الى أن تضمن للمصلين جوا من الهدوء وذلك بأن تعهد الى حرس من الانكشارية بالمرابطة أمام أبواب الكنائس •

ويعلق أحد المؤرخين اليهود على موقف السلاطين

ن من اليهود بقوله انهم عاملوهم بالرفق وكانوا
، الكثر من اليونان ، فيسمون هؤلاء عبيدا ، أما
انوا يعتبرونهم ضيوفا وقد أذنوا لهم بفتح المدارس
لمعابد ، وسمحوا لهم بالسكن فى جميـــع مدن
لتجارية الواقعة فى « المملكة العثمانية » وهى
حيدة التى شهدت لها التواريخ العبرانية أنه لم
هود فيها أى اضطهاد ·

دولة العثمانية ازاء اهل الذمة فى مصر :

. التعرف على الموقف الرسمى للدولة العثمانية
ياها من أهل الذمة فى الامبراطورية بعامة ومصر
ن خلال المراسيم السلطانية التى صدرت من أجل
لهم كافة الضمانات التى كفلتها لهم الشـــريعة
، ونجد أن تلك الضمانات قد وردت تباعا فى
المتعاقبة التى أصدرها الســلاطين العثمانيون منذ
طان سليم الأول (١٥١٢ ـ ١٥٢٠م) ، وأقدم
يم المحفوظة بدير سانت ـ كاترين ـ المرســوم
ن السلطان سليمان المشرع (١٥٢٠ ـ ١٥٦٦م)
١ ربيع أول سنة ٩٢٩ هـ ـ أوائل يناير ١٥٣٣م ·
فيه « ···· فرســمنا بأن تكون جهتهم على
القديم مرعية على الدوام وذمتهم محفوظة بذمة
··· رعاية منا لسوالف العهود وغاية السوابق

من غير
وقد أشا
المرسوم
سليم من
الشريفة
والملوك

وبعد
سليمان
٩٣١ هـ/
تقديم الم
المرسوم
مرعيين
الحكم ا
ولاتشوي
سلطتنا

ولا
المعالم ب
أهل الذ
الدينى ه
أهل الذ
بالذكر أ
كاترين ت
سينا »

من غير عدول عن معناه ولاخروج عن فحواه ... » .
وقد أشار السلطان سليمان المشرع فى هذا المرسوم الى المرسوم السلطانى الأول الصادر من والده السلطان سليم من قبل ، كما أشار أيضا الى المراسيم والأوامر الشريفة الصادرة الى الرهبان قديما من الخلفاء الراشدين والملوك والسلاطين .

وبعد صدور هذا المرسوم بعامين أصدر السلطان سليمان المشرع مرسوما آخر بتاريخ ١٦ رجب سنة ٩٣١ هـ/١٩ مايو سنة ١٥٢٥ م ، يحمل نفس عبارات تقديم المرسوم السابق يؤكد فيه من جديد ما أورده المرسوم الأول ، وقد جاء فيه « ... بأن يكونوا محميين مرعيين على الدوام وذمتهم محفوظة بذمة الاسلام على الحكم المرعى والقانون المرعى لايمسهم سوء ولاضرر ولاتشويش ولا كدر داعون دولتنا القاهرة وثبات أعوام سلطتنا الباهرة ...... » .

ولاشك أن هذين المرسومين يعطيان صورة واضحة المعالم بما التزمت به الدولة العثمانية تجاه رعاياها من أهل الذمة ، كما ينفيان اتهامات بعض غلاة التعصب الدينى من المؤرخين ، بأن الدولة العثمانية كانت تضطهد أهل الذمة فى مستهل حكمها لمصر ، ومما هو جدير بالذكر أن أهم مايسترعى الانتباه فى وثائق دير سانت كاترين تلك الالتماسات التى كان يبعث بها رهبان « طور سينا » الى السلطات الحاكمة فى مصر فى طلب رعايتهم

وحمايتهم من المضايقات التي كانوا يتعرضـون لها من العربان الذين يجاورونهـم ، وكانت المراسيم تخرج من ديوان استنابول أو من ديوان مصـر المحروسـة بمنع التعرض للرهبان ، وكف الأذى عنهم وأن ينالوا نصيبهم من العناية والحماية والاعفاء من المغارم ، ومنع العربان من الدخول الى ديارهـم والتشـويش عليهـم ، وبالا يتعرضوا لهم على الاطلاق ، وذلك كما جاء فى المراسيم والتواقيع الشريفة التى بأيديهم · ولقد ذكرت مخطوطات دير سانت كاترين انه بعد مجىء السلطان سليم الأول الى مصر فى عام ١٥١٧م ذهب اليه رهبان الدير وعرضـوا عليه « العهدة النبوية الشريفة » ففرح بها أكثر من تملكه لمدينة القاهرة ·

ولقد ظهر فى تاريخ الدولة العثمانية روايات عديدة مشكوك فى صحتها وذلك بقصـد النيل من سـلاطينها والتقليل من شأنهم أمام رعاياهم المسلمين وغير المسلمين وتقرر احدى هذه الروايات أن السلطان سليمان المشرع كان شـديد الايمان بالتنجيم ، وكان له منجـم يهودى يستشيره فى كل أموره ، فسأله ذات مرة عما يمكن أن يعمله لتوطيد دعائم ملكه فأجابه اليهودى بأن النصارى فى مصر وغيرها من بلاد الشرق يشـكلون خطرا على ممتلكاته لأنهـم قد يثورون عليه ارتكـازا على الدول المسيحية المعادية له التى ستجد الفرصة مواتية لمحاربة الدولة العثمانية ، فصدق السلطان تلك التكهنات لساعته

وأراد أن يصدر الأمر بقتل النصـــارى فى مختلف هذه البلاد ، ولكن الوزير بيروز باشا قال للسلطان « ان الملك من الله ولمن أراد أن يعطيه فان فعلت هذا خربت مملكتك » فأعادت هذه الكلمات الصواب الى السلطان وأوقفته عن الايقاع بالأقباط وبأخوانهم من نصارى الشرق ٠

ولعل من أبلغ رد على تلك الفرية التى حاول البعض أن يسىء بها الى السلطان سليمان خاصة فيما يتعلق بموقفه من النصارى ـ ما جاء فى رسالة هذا السلطان التى رد بها على رسالة « فرنسوا الأول » ملك فرنسا فى عام ٩٣٥هـ/١٥٢٩م ، والتى يقول فيها : « ٠٠٠ فكل مكان فى أيدى النصارى يبقى لهم ولا أسمح لأحد فى مدة حكمى العادل أن يشوش راحتهم ، وماداموا تحت ظل حمايتى فأرخص لهم أن يمارسوا أمور دينهم وطقوســهم فى معابدهم بدون معارضة ٠٠٠ »

ولقد صور بعض المؤرخين بداية الحـــكم العثمانى لمصر فى صورة سيئة للغاية بالنسبة لأهل الذمة فقد ذكر ابن اياس فى حوادث شـــهر ذى الحجة ٩٢٣هـ/ديسمبر ١٥١٧ م عند حديثه عن انتقال بعض الصناع الذين انتقاهم السلطان سليم الأول للسفر الى استانبول « ٠٠٠ وتوجه الى استانبول جماعة من طائفة اليهود والســـمره ومن طائفة النصارى : يانوب الكاتب فى الخزائن الشريفة ، وأبو سعيد أمين الدولة ، ويوحنا الصغير ، ويوسف بن

هبول وشـــــيخ الماكين السكندرى وولـــــده وآخرون من النصارى واليهود مايحضرنى أسماؤهم ···· » ويعلق ابن اياس على ذلك بقوله : » ···· ففارقت الناس أوطانها وأولادها وأهاليها وتغربوا الى بلد لم يطؤوها وخالطوا أقواما غير جنسهم ، فلا حول ولا قوة الا بالله العلـــى العظيم ·

كما ذكرت بوتشر أن الاقباط فرحوا بدخول العثمانيين الديار المصرية ، وانقاذهم من أيدى المماليك الظالمين ، ولكن وجد بينهم قليل كان ينظر الى العواقب نظرا بعيدا ويعرف أن النير العثمانى يتبعه ضغط أثقل مما هو حاصل وقتئذ ·

كذلك وجهت حملات تشهير ضــــد الدولة العثمانية قادها فريق من المؤرخين والباحثين · وكانت من أولى تلك الحملات ماذكروه عن السلطان سليم الأول من أنه بعد أن فتح مصر عام ١٥١٧ أمر بترحيل أفواج كثيفة العدد الى استانبول من صفوة العلماء المسلمين وغيرهم من كبار الموظفين والتجار والصناع من حى خان الخليلى وموظفى الحسابات الحكومية ورجال الأعمـــال وكانوا يضمون عددا من المسيحيين من ذوى المهارات الخاصة · وقد أظهر هؤلاء المؤرخون والباحثون الأسف الشديد عما لحق مصر من تدهور فى الحياة الفـــكرية بترحيل ذلك الرصــــيد البشرى المتميز والمتمايز ، وعما حل بالبلاد من اضمحلال فى النشاط المهنى والحرفى وقد استعانوا فى

التدليل على رأيهم بما ذكره ابن اياس فى حوادث شهر شعبان سنة ٩٢٣ هـ/ اغسطس ١٥١٧م حيث قال «تعطل فى مصر نحو خمسين صنعة ، وتعطلت منها أصحابها ولم تعمل فى أيامه فى مصر» • ويغالى البعض فى قوله بأن مظاهر حضارة مصر وتفوقها قد انتقلا على يدهم الى استانبول وغيرها •

ولقد تصدى المؤرخ عبد العزيز الشناوى لتلك الحملة التى وجهها هؤلاء المتحاملون على السلطان سليم الأول ، فذكر بأن ترحيل هذه الثروة البشرية الى استانبول واقعة صحيحة لامراء فيها حيث ذكرها ابن اياس الذى كان معاصرا لأحداث الفتح العثمانى ، الا أن هؤلاء قد تلقفوا هذه الحقيقة دون تمحيص أو متابعة أو اغفال لما كتبه ابن اياس بعد ذلك فى هذا الموضوع بالذات ، وهو أن هذه الخبرات عادت الى مواقعها فى مصر واستأنفت نشاطها بعد ثلاثة أعوام فقط من رحيلها الى استانبول •

ومن الأهمية بمكان الاشارة الى طبيعة العلاقات التى كانت قائمة بين سلطات الحكم العثمانى وبين أهل الذمة فى مصر ، فقد تحددت أبعادها من خلال سياسة تلك السلطات التى لم تكن بالشكل الذى أرساه سليم الأول وسليمان المشرع ظالمة أو قاسية كما يظن بل كان هدفها الأساسى هو المحافظة على السيطرة العثمانية دون ادخال تغييرات جذرية على النظم المحلية • فلقد أقر التقسيم التقليدى للمجتمع الى مجموعات من الطوائف

الاجتماعية ، أهل سيف ، وأهل قلم ، وتجار وأرباب حرف وزراع وذميين مرعيين . وقد حددت مهام لكل فئة ووضعت الترتيبات اللازمة لضمان تنفيذ تلك المهام على الوجه الصحيح بحيث لايتدخل أى منها فى حقوق أو مهام الأخرى أو يتعدى عليها ، هذا الى جانب أن الدولة العثمانية بتمسكها الصارم بمبادىء الشريعة وتعاليمها كانت تتوخى تنظيم الحياة الدينية الخاصة لكل رعاياها فلقد كان رؤساء طوائف أهل الذمة بمثابة الوساطة بين سلطات الحكم العثمانى ورعاياها من اليهود أو النصارى اذ اعتبرتهم الدولة موظفين رسميين بدليل تدخل السلطات أحيانا فى أمر عزلهم أو تعيينهم كما كانت كل طائفة تختار رئيسها ليقوم بتنظيم العلاقة بينها وبين السلطة الحاكمة وتنظيم العلاقات بين أفراد الطائفة نفسها داخل اطار نظم الدولة العامة .

وعلى الرغم من أن السلطات الحاكمة كانت تحرص دائما على الالتزام بالعدالة تجاه أهل الذمة عملا بتعاليم الدين الاسلامى ، الا أنها فى بعض الأحيان كانت تمارس ضغوطا شتى عليهم ارضاء لعلماء الدين الاسلامى ذوى النفوذ الواسع آنذاك من جهة ومراعاة لمشاعر العامة من جهة أخرى . فبعد مضى أربع سنوات على الفتح العثمانى لمصر يروى ابن اياس فى حوادث شهر ذى القعدة سنة ٩٢٧ هـ / اكتوبر ١٥٢١م أنه لما انتصر السلطان سليم على الافرنج « وردت البشائر بذلك فأقيمت معالم

الزينة فى القاهرة سـبعة أيام متوالية حيث أتـى الى بيت قريب من بيت القاضى بشـر ثلاثة مباشـرين من النصارى ليتفرجوا على الزينة فسكروا هناك سكرا فاحشا وتجاهروا بالمعاصى حتى خرجوا عن الحد فأرسل القاضى بشر ينهاهم عن ذلك فما سمعوا له كلاما وتزايد الحال منهم ، فجاء اليهم بنفسه وأغلظ عليهم فى القول وسبهم فسبوه وأفحشوا فى السب له ، وسبوا دين الاسلام على ماقيل فأرسل القاضى بشر من قبض عليهم وتوجه بهم الى المدرسة الصالحية وحضر القضاة الأربعة وكان ذلك اليوم يوم الجمعة قبل الصلاة ، فلما حضر قاضى القضاة المالكى محى الدين الدميرى قامت عنده البينة بما وقع من النصارى فى حق القاضى بشـر الحنفى ، فتوقف القاضى المالكى فى قتل النصارى ثم قال : يجب عليهـم الحد والتعذير فانهم كانوا سكارى لاعقول لهم . وكذلك قال بقية القضاة ، فلما سمع القاضى بشر بذلك اكبر على القضاة وأغلظ فى القول على القاضى المالكى ، واجتمع بالمدرسة الصـالحية الجم الغفير من الأعوام (العامة) فهموا بأن يرجموا القضاة فى ذلك اليوم ، .... ثم أن بعض الانكشـارية قبض على النصارى وأخرجهـم من المدرسة الصالحية فلما خرجوا بهم قطعوهم بالآطبار قطعا ثم ان النصرانى الثالث أسلم وحماه بعض الانكشارية من القتل ، فلما قطعت النصارى أجمع السواد الاعظـم من العوام بباب المدرسة الصـالحية وأخذوا رسـم النصارى وأحرقوهـم تحت شباك المدرسة الصـالحية

وأطلقوا فيهم النار فأحرقوا وصاروا كالرماد فاضطربت القاهرة فى ذلك اليوم أشد الاضطراب حتى كادت تخرب وقد أبدى ابن اياس استنكاره الشديد لسلوك العامة فى تلك الواقعة فقال « قصدوا العوام أن يرجموا القضاة وأحرقوهم بالنار بغير حاكم ولم يثبت عليهم فى الشرع قتل ، وفعل ذلك العوام بيدهم جهلا وعدوانا »

وقد كان الأساس الذى اعتمدت عليه السلطات الحاكمة فى علاقاتها بأهل الذمة هو تطبيق نصوص الشريعة الاسلامية وأحكامها تجاههم · وتذكر وثائق دير سانت كاترين العديد من الأحكام الشرعية الصادرة لصالح طوائف أهل الذمة حماية لأرواحهم وممتلكاتهم ، فلقد أشارت احدى تلك الوثائق الى حكم شرعى صدر لصالح طوائف أهل الذمة حماية لأرواحهم وممتلكاتهم ، بتاريخ ١٦ المحرم سنة ٩٢٨هـ / ١٧ ديسمبر ١٥٢١م بناء على شكوى رفعها أولئك الرهبان ضد الوالى الذى كان يسكن فى بيت يملكونه ، وقد حصل للبيت ضرر شديد من سكنى الوالى ، فأصدر قضاة المسلمين حكمهم الشرعى الذى يقضى بخروج الوالى من البيت وتمكين الرهبان منه ، وأن يدفع الوالى لهم كافة المتعلقات المالية ·

كما يروى ابن اياس أيضا فى حوادث شهر رجب سنة ٩٢٨هـ / مايو ١٥٢٢م تلك الواقعة التى تبين مدى التزام السلطات بتطبيق الشريعة الاسلامية فى الخلافات بين المسلمين وأهل الذمة · فقد ذكر « أن شخصا يهوديا

وقف الى القاضى صالح نائب قاضى العسـكر وكتب قصـة (شـكوى) واشـتكى فيها الأميرتنم أحد امراء الطبلخانات ناظر الدشيشة فأرسل خلفه القاضى صالح رسولا وانكشاريا فلما حضر الى المدرسـة الصـالحية فادعى اليهودى على الأمير تنم ، فأنصف القاضى صالح اليهودى من الأمير تنم واستمر الأمير فى الترسيم حتى ارضى ذلك اليهودى ·

وينقل الينا ابن اياس حادثا آخر يبرهن على أن العدالة فى مصر كانت تراعى دائما قبل السلطات فقد حدث فى شهر شوال ٩٢٨ هـ/اغسطس ١٥٢٢م « أن جمـاعة من النصارى كانوا فى بيت عند جامع المقسى على الخليـج يسكرون ، فلما قوى عليهم السكر تزايد عليهم الضجيج والتجاهر بالسكر ، وكان فى جامع المقسى ابن الشـيخ محمد بن عنان مقيما به ، فثقل عليه أمرهم ، فأرسل اليهم من ينهاهم عن ذلك فأغلظ عليهم فى القول وقال لهم : اما تستحوا من الشيخ ابن عنان ؟ فسبوا له الشيخ ابن عنان سبا قبيحا ، فطلع الشيخ الى ملك الأمراء (خاير بك) وشكا له من النصارى فأرسل ملك الأمراء بالقبض على النصارى فهربوا ، فقبضوا على واحد منهم ، فرسم ملك الأمراء بحرقة فلما رأى ذلك النصرانى عين الجد أسلم من خوفه من الحرق ، فألبسوه عمامة بيضاء فلما جرى ذلك خاف بقية النصارى على أنفسهم واختفوا عند الشيخ يونس النصرانى حتى تخمد هذه الواقعة عنهم ·

ولعل ذلك الحادث يبرهن على أن المباشرين الأقباط الذين كان يمثلهم آنذاك المعلم يونس النصرانى لم يزالوا وقتئذ يتمتعون بنفوذ عظيم يمكنهم اذا مادعت الضرورة أن يدافعوا عن مصالح أبناء دينهم ٠

وكان هناك بعض الحكام العثمانيين يمارسون ضغوطا على طائفة ذمية بعينها ارضاء لنزعة شخصية من أجل الانتقام أو كسب المال ، من ذلك ماروته المصادر العربية واليهودية ، أنه فى عهد ولاية أحمد باشا المعروف بخاين (٩٣٠ ـ ٩٣١ هـ / ١٥٢٤م) كان يتولى دار الضرب يهودى يدعى ابراهام دى كاسترو ـ عينه السلطان سليم الأول فى ذلك المنصب عام ١٥١٧ ـ ولقد كان دى كاستروسببا فى مأساة قاسية تعرضت لها طائفة اليهود فى مصر من جانب أحمد باشا ، الذى كان ينزع الى الاستقلال عن الدولة العثمانية حيث خرج عن طاعتها وأظهر العصيان وجمع جمعا عظيما من أشقياء العرب والفلاحين وتحارب مع طائفة الانكشارية ٠ وقد روى عنه أنه أعلن نفسه سلطانا على مصر فى ٦ ربيع الثانى ٩٣٠هـ / ١٢ نوفمبر ١٥٢٤م وجعل القضاة وابن الخليفة العباسى يبايعونه على ذلك وان اسمه قد ذكر أيضا فى الخطبة وقد أصدر أوامره الى دى كاسترو بصفته مديرا لدار الضرب أن يضرب النقود باسمه بدلا من اسم السلطان العثمانى ، الا أن دى ـ كاسترو ـ طلب من الباشا أن يكون ذلك الأمر رسميا وبمرسوم سلطانى ،

وازاء ذلك غادر دى كاسترو القاهرة سرا وتوجـه الى استانبول لابلاغ السلطان سليمان المشرع بحقيقة الأوضاع السائدة فى مصر · وعندما علم أحمد باشا بذلك أدرك ماسوف يصيبه من فشل محاولته ، كما خشى من انتقام السلطان فصب جام غضبه على الطـائفة اليهودية فى القاهرة فقام باعتقال أقارب دى كاسترو ومعارفه وأودعهم فى السجن وأباح للمماليك تحت قيادة أحد مساعديه نهب الحى اليهودى فى خان الخليلى بالقاهـرة ، وفى نفس الوقت أصدر أوامره الى والى القاهرة بجلد جميع يهود المدينة ، كما أمر باحضـار اثنى عشر من كبار رجـال الطائفة اليهودية على الفور ، وفرض عليهم غرامة مالية كبيرة وهددهم فى حالة عدم دفعها باعدامهم هم وعائلاتهم وقام يهود القاهرة بجمع تلك الغرامة المالية وقدموهـا للباشا · ولقد استغل أحد مساعديه ذلك الموقف وطلب لنفسه من كبار اليهود أن يدفعوا له عشر تلك الغرامة ، وهددهم بالسجن واستئصال شأفة اليهود من كافة البلاد هم ومن يتبعهم ولـم ينقذ اليهود من تلك المأسـاة التى تعرضوا لها الا هجوم مفاجىء قام به أعداء أحمد باشا وعلى رأسهم محمد بك الرومى ، أثناء وجود الباشا فى احدى الحمامات ، وكان فى قلـة من جنوده فهرب الى القلعة وحينما علم بتزايد معارضيه وبخيانة بعض أتباعه الذين أغضبهم نبأ اعلان نفسه سلطانا ــ فر من القاهرة قاصدا الشرقية حيث لجأ الى الشيخ عبد الدايم بن بقر ــ أحد حلفائه العرب ــ وكان يأمل فى مساعدته ، الا أن

شارية التى أرسلها السلطان سليمان مع القوات
فى القاهرة اقتفت أثره حتى أدركوه وقتلوه فى ٢٩
، ٩٣٠هـ/٦ ديسمبر ١٥٢٤م ، وعلق رأسه على
ثم أرسلت الى السلطان العثمانى فى استنابول
ة أخرى قام محمد بك الرومى وأطلق سـراح
حتجزين مع تقرير منحهم حق الحماية من أى
وقد كان لتلك الواقعة أبلغ الأثر فى نفوس أبناء
يهودية فى مصر لدرجة أنهم قاموا بتسـجيل
، كتبهم الدينية لكى يتذكروها دائما ·

الرغم مما أشارت اليه بعض مؤلفات اليهود ،
بات الحاخامات الى أن يهود مصر ـ بعد حدوث
ة ـ لم يحظوا خلال العصر العثمانى الا بأمن
نسبى فانه يمكن القول بأن ماوقع يعتبر حادثا
رضـته بعض الظروف ولايمكن بأى حال من
، أن يعتبر تيـارا عاما ساد علاقات الحكـام
، بيهود مصر ·

د أحد المخطوطات القبطية بذكر حادثة اضطهاد
الأحد ٣٠ هاتور سنة ١٢٩٨ للشـهداء / ٦
١٥٨ م ، وفى عهد ولاية حسـن باشا الخادم
ـ ١٥٨٢) أدت الى وفاة أحد الرهبان النصارى
بب السلطات الحاكمة له ، وممـا هو جدير
تلك الحادثة تضمنت وقائع خطيرة مبالغ فيها
بير كما أنه لم يرد ذكرها فى المصادر العربية

المعاصرة
ان الباشد
القليوبى
الى ديره
المسيح ،
ولقد ذهد
على الرا
مشاعل ،
المدينة تد
كله فى
فاصدر أو
ضربه و
جثمانه ،
كنيسة الن
الكنسية

ولقد
القرن الس
العثمانية
ضد السلا
سادت البا
على الولا
الحال ان
المصرى و

المعاصرة مما يثير الشك حول صحتها • فقد زعم المخطوط أن الباشا العثمانى أمر بالقبض على الراهب يوحنا القليوبى بدير الأنباء بشوى وأنه لم يكتف بمنعه من العودة الى ديره بوادى النطرون بل أرغمه على انكار ألوهية المسيح ، وأن الراهب رفض رفضا باتا أن يعلق ذلك ، ولقد ذهب ذلك المخطوط فى زعمه الى أن الحكم قد صدر على الراهب بغرس السكاكين الحادة فى يديه ، وايقاد مشاعل على كتفيه ووضعه على جمل يطوف به شوارع المدينة تحيط به العامة والغوغاء ، فتحمل الراهب ذلك كله فى صمت تام ويبدو أن هدوءه زاد الحاكم غضبا فاصدر أوامره بربط يوحنا على عود من الخشب ، وخلال ضربه وتعذيبه أسلم الروح • وفى اليوم التالى أنزلوا جثمانه عن الخشبة وسلموه للقبط الذين مضوا به الى كنيسة القديسة بمصر القديمة حيث أقاموا عليه الصلوات الكنسية •

ولقد اتسم العصر العثمانى ـ منذ الربع الأخير من القرن السادس عشر باندلاع العديد من فتن الجند العثمانية وخاصة جند السباهية الذين رفعوا راية العصيان ضد السلطة الحاكمة بسبب الاضطربات الاقتصادية التى سادت البلاد ولقد ازداد نفوذ هؤلاء الجند الى حد التعدى على الولاة العثمانيين أنفسهم وقتل بعضهم وبطبيعة الحال انعكس أثر ذلك على الرعايا من أبناء الشعب المصرى وتذكر المصادر العربية المعاصرة العديد من تلك

الفتن التى كانت تتميز بالعنف والقسوة ضد الولاة العثمانيين من ناحية وضد السكان المحليين من ناحية أخرى ، ولاشك أن الذميين لكان يلحق بهم من الأضرار والتضييق والقيود ما لكان يلحق باخوانهم من المسلمين ٠ فلقد حدث فى شهر شوال ٩٧٧هـ / اغسطس ١٥٨٩م ـ على حد قول المصادر المعاصرة ٠ ونادى مناد أن أولاد العرب لايستخدمون مماليك بيضا ، وأن اليهود والنصارى لايستخدمون جوارى ولا عبيدا والكشف عليهم بعد ثلاثة أيام » ٠

وكانت تلك الفتن تتميز أيضا بكثرة ضحاياها بازهاق أرواحها وسفك دمائها كما كانت ضحاياها على السواء من المسلمين والذميين ، فلقد روت المصادر المعاصرة عن تلك المذبحة التى نصبها الجند السباهية والتى راح ضحيتها كثير من الأبرياء ، وذلك ان كتخدا باشا ويدعى بهرام قد تمرض له الجند السباهية » ٠٠٠ فعدوا عليه ووضعوا فيه السيوف وقتلوه وفعلوا بحسين الترجمان كذلك وقتلوا المعلم يوحنا النصرانى النبلاوى المباشر وقطعوه قطعا ٠٠٠ »

ومن المرجح أن تلك الاضطهادات التى كان يتعرض لها سكان البلاد ومنهم أهل الذمة كانت تحدث دون أن يكون السلاطين العثمانيين دخل فيها ولاعلم بها ، لأنهم كانوا دائما يوالون اظهار تسامحهم الدينى ازاء أهل

الذمة دون انقطاع ، وكانت الوصـــايا الصـــادرة الى السلطات فى مصر تركز على ذلك • فمن بين وثائق دير سانت كاترين فرمان للسلطان مصطفى الأول (١٦١٧ ـ ١٦١٨) الى السلطات الحاكمة فى مصر صادر فى الحادى عشر من شهر صفر سنة ١٠٢٧ هـ / ٢٨ يناير ١٦١٨ • بناء على التماس المطران غفريل الرابع رئيس الطائفة ـ طائفة رهبان الدير ـ • وقد جاء فى هذا الفرمـــان : • « •••• لايجوز لأحد المأمورين العسكريين ولا من رجال السلطة أن يتصدوا لرهبان أو قساوسة أو مســـتوطنى الديرين المذكورين حال سفرهم أو زيارتهم لبلاد الرومان والأناضول ومصر ودمشق وجهات البحر الأبيض المتوسط والبحر الأسود وسائر المدن والبـــلاد والقرى التى فى الولايات الاسلامية أو عند تأدية طقوسهم الدينية ••• »

ولم تكن حركات العصيان والتمرد على الســـلطات الحاكمة مقصورة فقط على جند السباهية ، بل تعدت ذلك وشــــملت بعض فئـــات من الذميين ، فلقـــد روى عن حركة عصــــيان حدثت من جانب بعض المســـيحيين فى الاسكندرية عام ١٦٤٤ نتيجة ظلم الحكام العثمانيين • وترجع أسباب تلك الحركة الى ما كانت تعانيه البلاد من ويلات وباء الطاعون الذى جلب عليها من الدمار ما جعل الباشا العثمانى مقصود باشا (١٦٤٢ ـ ١٦٤٤) يسعى الى اصلاح الأحوال وشدد فى القبض على اللصوص ، فقبض على كثيرين وقتل بعضا منهم وسجن بعضا آخـر

فكان يقتص منهم بحسب ذنوبهم متخذا الصرامة ديدنا فاستكنت الناس وطابت قلوبهم نوعا وكان أغلب المسجونين من النصارى الأقباط الأوربيين • وبينما كان مقصــود باشا مستمرا فى خطة الاصلاح اعترضه وقوع حادثة فى الاسكندرية فى ٢٠ ذى القعدة ١٠٥٣ هـ / أواخر يناير ١٦٤٤ ـ روى تفاصيلها يوسف الملوانى حيث قال : « ان قبطانا عمر مركبا فى البحر وأراد ان ينزلها البحر فجمع النصارى الذين فى المراكب ، وحلوا جميع قيودهم فتم تنزيل الغليون الى البحر • وكانوا نحو الستماية نفر ، فخلوا الناس وهم فى صلاة الجمعة فانفرد منهم ثلاثماية نفس وكسروا الترسخانة وأخذوا السلاح الذى فيهــا وفردوا قلاعهم وتوجهوا بعد أن نهبوا أسواق البلد الى ظهر البحر المالح ، ولما طلعت الناس من صلاة الجمعة فما وجدوا أحدا • كما ذكرت بوتشر أن معظم المسجونين هرب عن طريق البحر اما الباقى فقد هرب الى داخل البلاد قبل أن يجتمع أحد من رجال السلطة لاتخاذ الاجراءات اللازمة ضدهم •

وكادت تلك الحادثة تؤدى الى انتقام المسلمين المقيمين فى الديار المصرية لو لم ينشغل بالهم ويتجه نظرهم مع السلطات الحاكمة لما هو أشد وأعظم وهو تمرد العسكر وتآمرهم على عزل مقصود باشا بسبب مطالبه المالية ، فاندلعت المعارك فى القاهرة وانتهى الأمر بعزل مقصود باشا من ولايته •

ولم يكن من عادة الباشوات العثمانيين التدخل فى شئون اهل الذمة الا اذا طلب منهم ذلك وبناء على رغبة رجال الدين منهم • فلقد ذكرت المصادر القبطية انه حدث فى مستهل رياسة البابا مرقص السادس (١٣٦٢/١٦٤٦م) شقاق بين ابناء الكنيسة القبطية بسبب قرار اصدره البابا للرهبان بوجوب اقامتهم فى اديرتهم ، وعدم خروجهم منها اطلاقا الا للضرورة القصوى ، ومثل ذلك القرار يتفق مع القواعد الرهبانية والقوانين الكنسية ولكن بعض الرهبان تمردوا على قرار البابا ، واندفعوا وراء رغبتهم فى الخروج متناسين تلك القواعد ولم يكتفوا بالتمرد والعصيان بل ذهبوا فى عام ١٦٤٦ الى الباشا العثمانى ايوب باشا (١٦٤٤ ـ ١٦٤٦م) وادعوا امامه بان البابا يضربهم ضربا مبرحا الى حد ان البعض منهم يموت من جرائه وازاء ذلك الادعاء امر الباشا بزج البابا فى السجن ، ولكن الراهب الذى تزعم حركة التمرد ويدعى « قدسى » عاد مرة اخرى الى الباشا واقر امامه بان التهم التى وجهها هو واعوانه الى البابا المرقسى لا اساس لها من الصحة وتوسل اليه ان يفرج عنه ، ولقد قبل الباشا ان يفرج عن البابا ولكنه فرض مقابل ذلك غرامة مالية ضخمة على اكابر النصارى •

ويعلق الرحالة الدومينيكانى فانسليب الذى زار مصر فى الفترة مابين سنتى (١٦٧٢ ـ ١٦٧٣) على احوال طائفة الاقباط اليعاقبة فى مصر خلال القرن السابع عشر

بعبارات لاتخلو من مبالغة حيثما يقول بأن ما من طائفة من طوائف مصر غير الاسلامية كانت تعامل باضطهاد شديد غير اقباط مصر ، اذ كانوا معتبرين فى نظر الحكام العثمانيين « عكارة العالم » حتى أصبحت معاملتهم للأقباط أسوأ من معاملتهم ليهود مصر فكانوا يسيئون الى الاقباط ويعاملونهم حسب أهوائهم الفظيعة بينما يذكر أحد المؤرخين الأقباط بأن النصارى عاشوا فى مصر فى القرن السابع عشر فى هدوء واطمئنان ولم يلحق بالأقباط النصارى أية أضرار ، ولم يقع عليهم من الظلم والجور شىء يذكر ٠

ولقد انفرد القنصل الفرنسى فى مصر المسيو بنوادى مايبه (١٦٩٢ ـ ١٧٣٢م) بذكر واقعة ـ لم يرد لها ذكر فى مؤلفات المؤرخين المعاصرين ـ توضح الى أى حد بلغ تعذيب السلطات الحاكمة فى مصر لقس القنصلية الفرنسية فى القاهرة « كليمنت وكوليه » الذى ارتد عن المسيحية واعتنق الاسلام ، ثم عاد وارتد الى المسيحية مرة أخرى ٠ فقد روى القنصل الفرنسى أن القس القنصلى قد اتهم من جانب أبناء جلدته بسوء التصرف فى الأموال المخصصة للأعمال الخيرية والصدقات ، فعزم على أن يهرب ويلتجىء لقوة السلطة الحاكمة فى القلعة حيث ابلغ السلطات عزمه على اعتناق الدين الاسلامى ، وكان ذلك فى ٢٣ ابريل سنة ١٧٠٣ ٠ فكتب « المسيودى مايبه » خطابا لذلك القس شديد اللهجة ينصحه فيه بالرجوع الى

صوابه ويرجوه العودة الى حصن القنصلية الفرنسية واكد له انه سيعاقب الذين سبقوه واتهموه وافتروا عليه واستحلفه بكل عزيز ومقدس لديه أن يرجع قبل أن ينتهز المسلمون فرصتهم ويحتفلوا باسلامه وقال له : « يمكنك ان تعتذر بانك كنت سكرانا في طلبك الاسلام وانك ماكنت تعي ماتقول » • واقترح عليه أن يمكنه التدخل لتخليصه من أيديهم اذا تمسك بذلك العذر ، ولكن القس رد على القنصل الفرنسي جوابا وجيزا غير مقنع • ويستطرد المسيو دى مابيه فى سرد روايته فيذكر بانه في يوم ٢٥ ابريل ١٧٠٣ احضروا القس القنصلى أمام الباشا العثمانى احمد قرة محمد ـ شد الذى سامه اذا أراد أن يكون كما كان نصرانيا ويذهب المسيو دى مابيه الى ان المسلمين ماكانوا ليسمحوا لمثله أن يرجع عن عزمه فامسكوه في ٢٨ منه وختنوه بالقوة وأوجدوه في غرف مفروشة بالرياش الفاخر وعينوا العبيد لحراسته وخدمته واكدوا له انهم سيزوجونه بأجمل النساء ولكنه لم يقبل ذلك ، ولما رأوا أنه ألقى بالعمامة التى أتوا بها اليه على الأرض بكل عنف وظل مصمما على الرجوع عن اسلامه اخذوه وضربوه ضربا مبرحا حتى صار اقرب الى الموت منه الى الحياة ، ثم طرحوه فى السجن •

ويذكر المسيو دى مابيه انه بذل كل مساعيه من اجل انقاذ القس القنصلى من أيدى المسلمين ولكنه لم يفلح وفى ٢٨ مايو وصله خطاب من ذلك القس يرجوه فيه ان

يتركه لمصيره حتى يكفر عن خطيئته بالاستشهاد . ويزعم المسيو دى ماييه فى روايته أن أحد كبار المسلمين المتعصبين اقترح وجوب تقطيع ذلك القس اربا وأن يفصل عنه أعضاؤه مثل يديه ورجليه ، وهكذا يعذب حتى الموت . ويختم المسيو دى ماييه روايته بقوله انه فى ١٧ مايو ١٧٠٣ قطعوا رأس القس وسلموا جثته اليه فدفنها باحترام فى مقبرة الخندق .

ويعلق المسيو دى ماييه على تلك الحادثة بقوله بأن الاوربيين آنذاك كانت قد قويت شوكتهم فى البلاد وأصبحوا لايسمحون لأحد أن يعمل مثل هذا الصنيع مع أحد أبناء جنسهم ولولا خوف الباشا العثمانى من غضب عامة المسلمين وثورتهم عليه لعفا عنه ، ثم يذكر القنصل الفرنسى أنه بهذه المناسبة وصلته تعزيات حارة واشترك معه فى الحزن كل رجال الكنيسة اليونانية والقبطية . وقد أمرت الكنيستان شعبيهما بالصوم ثلاثة أيام تكريما لذلك الشهيد .

وفى مستهل القرن الثامن عشر كانت الصراعات العسكرية على أشدها ، وأمر البلاد بيد الأمراء المماليك الذين ازداد نفوذهم على نفوذ الباشوات العثمانيين حتى أصبح عزل هؤلاء الباشوات يتم فى معظم الأحوال بيد هؤلاء الأمراء . وكان الأمراء المماليك منقسمين الى جماعتين متصارعتين على الحكم هما الفقارية والقاسمية

حتى اصبح تاريخ مصر السياسى فى مستهل هذا القرن عبارة عن صراع مستمر بين هاتين الجماعتين ، فكانت الحروب لا تنقطع بينهما وكانت لها أبلغ التأثير فى سوء الأحوال الاقتصادية ، كما كانت تتسبب في قتل العدد الكبير من الناس ، وكانت القرى والمدن التي يكثر بها النصارى معرضة فى معظم الاحيان للسلب والنهب والخراب . ولقد أفاضت المصادر التاريخية المعاصرة فى الحديث عن تلك الفتن والحروب التى حاقت بالبلاد نتيجة هذه الصراعات . فقد حدث فى عام ١٧١٠م أن اندلعت الحرب بين الفريقين ، واضطرت الفقارية الى استدعاء بعض قبائل البدو والعربان للاستعانة بهم فى دعم سلطتهم وانتشر هؤلاء البدو فى أنحاء المدينة وصاروا يسرقون كل ماتصل اليه أيديهم . ولم تقتصر أضرار هؤلاء البدو على القاهرة بل تعدتها آنذاك الى الضواحى والى كل قرية ، ولقد انتهزوا تلك الفرصة وهجموا على مدينة اخميم فى الوجه القبلى فأحالوها الى خراب تام وقتلوا معظم سكانها وكان أغلبهم من النصارى ، وكانت كل مدينة أغلب سكانها من النصارى معرضة أثناء تلك الفتن للخراب أكثر من غيرها .

ولعل أبرز تلك الفتن التى تعرضت لها البلاد فى مطلع القرن الثامن عشر كانت فتنة افرنج أحمد فى عام ١٧١١ ــ وكان جبارا عنيدا ولذلك كانت فتنته عظيمة نجمت عنها حروب طويلة بين طوائف المماليك الفقارية والقاسمية ،

ولقد بلغت تلك الفتنة من شدتها أن أقفلت الأسواق وبطل البيع والشراء وظلت القاهرة سبعين يوما والأسواق فيها مغلقة والمدافع تتراشق بين المتحاربين ، واحترقت بيوت كثيرة فى نواحى الرميلة والصليبة والمظفر ونهبت بيوت الكثيرين من الاخالى ، وبالاختصـــار كانت شدة عظيمة وضيقة وثقيلة على كل الناس وخصوصا الفقراء وكانوا يشربون من مياه الآبار لانقطاع الطرق واختفاء السقايين فهم لم يقدروا على التوجه لنقل المياه من بولاق · ولقد أوردت المخطوطات القبطية أخبار تلك الفتنة فذكرت بأن القبط لم يصابوا بأذى فى هذه الفتنة وقد جاء فيها « ··· وبعد السبعين يوما أراد الله تعالى أن يفرج عن العباد ·· فاطمأنت الرعية ولم تحصل أذية لأحد من النصارى ·· »

ومما لاشك فيه أن تلك الفتن كانت لكفيلة بفساد الأحوال واختلال النظام والأمن ، وهذا ــ على حد قول المصادر القبطية ــ جعل الاقباط يلجأون الى الوجه القبلى حيث عرب الهوارة الذين انتموا اليهم فأدخلوهــــم فى ذمتهم وحماهم ، فصار القبطى يخاطـــب العربى المنتمى اليه « ببدوى » والعربى يســـمى القبطى الذى تحت حمايته « بنصرانى » وهكذا كانت عيشتهم فى تلك الفترة راضية نوعا لايكدرهـــا الا الحوادث والرزايا التـــى كانت تطرأ أحيانا بسبب اختلال الاحوال العامة ·

وعلى الرغم من بعض مظاهر الاضطهاد التى حاقت

بأهل الذمة فى مستهل القرن الثامن عشر كان هناك بعض الرحالة الاوربيين الذين زاروا مصر فى تلك الفترة قد أشادوا بالتسامح الدينى للسلطات الحاكمة ازاء أهل الذمة فقد كتب الأب اليسوعى والرحالة الفرنسى ديرونا الذى زار مصر من (١٧١٠ ـ ١٧١١ م) كتب يقول فى رسالة بعث بها الى الأب اليسوعى فليربو فى فرنسا مؤرخة فى ٢٠ يوليو ١٧١١ أن « مصر هى البلد الوحيد فى الامبراطورية الاسلامية الذى تقام فيه شعائر الدين المسيحى بحرية أكثر من أى بلد آخر ولهذا السبب فان عددا كبيرا من نصارى البلاد الأخرى يلجأون اليها ٠

وفى وسط تلك المحن والخطوب والحروب والفتن والانقسامات وقع حادث ان دل على شىء فانما يدل على مدى التزام العلماء المسلمين بتنفيذ الشريعة وتطبيق أحكامها فى كل الأمور ومنها مايتعلق بغير المسلمين فاذا قصر بعض الناس أو انحرف أو جار وتعدى وجد من العلماء المسلمين من يرده الى الحق ويأمره بالمعروف وينهاه عن المنكر ويقف بجانب المظلوم للمعتدى عليه ولو كان مخالفا فى الدين ٠ وليس أدل على ذلك من أن علماء المسلمين وقفوا الى جانب بطريرك الاقباط ضد السلطة الحاكمة فى عام ١٧١٨ م لتأكيد سلطانه على أبناء طائفته حينما نشب النزاع بينه وبينهم حول أتباع التعاليم الدينية ٠ وهذا الحادث لم تسجله المصادر العربية المعاصرة لكنه ورد فى أحد المصادر القبطية ويتلخص الحادث فى أن بطريرك

الاقباط فى ذلك الوقت بطرس السادس (١٧١٨ـ١٧٢٦ م) كان شديدا على شعبه فى مراعاة الامور الدينية طلبا فى منعهم مما تنهى عنه التعاليم والاوامر الانجلية وبخاصة فى أمور الزواج والطلاق ، ولجأ البطريرك الى كبير الامراء آنذاك اسماعيل بن ايواظ ليساعده فى القضاء على ظاهرة الطلاق التى تنشب بين أبناء طائفته ولكن لم يلبث ان حدث نزاع شديد بين البطريرك وبين اسماعيل ابن ايواظ بسبب تشدد البطريرك وصلاحيته فى هذا الامر وقد ناصر اسماعيل بن ايواظ كثيرا من أهل الرأى والمكانة ثم عرض النزاع على العلماء المسلمين فأفتوا بحق بطرس السادس فيما يطلب ونصروه على اسماعيل بن ايواظ ، وكان ابن ايواظ رجلا عادلا حكيما فرضى بحكم العلماء المسلمين واستصدر فرمانا بناء على فتواهم بأن البطريرك هو المقرر على أصول مذهبه دون غيره وليس لأحد أن يعارضه فى أحكامه ٠

ولقد اشار الجبرتى فى كتاباته الى أن الذميين ـ وعلى وجه الخصوص بعض النصارى منهم ـ قد تمتعوا فى عهد على بك الكبير (١٧٦٤ ـ ١٧٧٢م) بمكانة عالية ومراكز مرموقة فى أجهزة الحكومة وذلك بفضل ماقدموه من خدمات فى ضبط الحسابات ومن تسيير الدفة للأعمال فى مختلف الدواوين ٠

ومن الامور التى افاض الجبرتى فى الحديث عنها

والتى كانت تمثل فى بعض الأحيان احدى الظواهر المميزة فى العلاقة بين سلطات الحاكم وأهل الذمة ماكانت تمارسه هذه السلطات من ضغوط واضطهادات كانت تشمل أهل الذمة جميعا · وكان مبعث ذلك خروج الذميين عن مألوف الشرع والقانون الملتزمين بهما فى حياتهم اليومية كالتجمل باللباس والتأنق فى المأكل وركوب الخيل واتخاذ الخدم المسلمين وشراء العبيد والجوارى فضلا عما كان يثار من شكوك حول ثراء بعضهم المفاجىء واكتناز الثروات الضخمة والأموال الطائلة وماكانوا يظهرونه من تعصب لأخوانهم الذميين والحاق الأذى بالمسلمين · من ذلك ماحدث ابان حملة القبطان حسن باشا الجزائرلى (١٧٨٦ ـ ١٧٨٧م) ـ تلك الحملة التى ظن جميع المؤرخين المعاصرين منهم والمحدثين أنها أرسلت من قبل الدولة العثمانية من أجل استعادة سلطة الباب العالى الفعلية على مصر وكسر شوكة كل من ابراهيم بك ومراد بك اللذين طغيا فى البلاد الا أن الحقيقة الفعلية التى غفل عنها أولئك المؤرخون ـ هى أنه كان من بين أهدافها الرئيسية استعادة جميع الأموال التى نهبت وسلبت من الخزانة المصرية بواسطة البكوات المماليك ، بل أيضا ·· بيد القائمين على الادارة المالية من الذميين ولعل ذلك يفسر السر من وراء اضطهاد حسن باشا للمعلم ابراهيم جوهرى ـ كبير كتاب المالية المصرية ـ وعائلته والمعلم واصف ـ رئيس حسابات الديار المصرية ـ حيث صادر

الهما وأملاكهما · هذا الى جانب اتباعه لسياسة فرض
امات المالية الباهظة على كل ما يشتم فيه رائحة
يانة أو الثراء الفاحش وخاصة من الذميين ·

ولقد كان من أهداف تلك الحملة ايضا تطبيق حدود
رع الاسلامى على أهل الذمة · وهذا يفسر لنا سر
دار الأوامر بمنع النصارى واليهود من ركوب الخيل
ستخدام المسلمين وشراء الجوارى والعبيد ومن كان
ه شىء من ذلك يبيعه او يعتقه وان يعودوا الى شد
نار والزنوط ، كما صدرت الأوامر أيضا بألا يتسمى
منهم بأسماء الانبياء أو الرسل المذكورين فى التوراة
انجيل كابراهيم وموسى وعيسى ويوسف واسحق وكل
يكون اسمه كذلك يلزم تغييره فى الحال ، فغير
صارى واليهود – الذين لهم معاملة مع المسلمين –
ماءهم بأخرى ، ومنذ ذلك الحين صار الذميين يسمون
سهم أمام المسلمين الذين يعاشرونهم ويعاملونهم
ماء ويعرفون فيما بينهم بأسماء أخرى ، وقد لجأ البعض
م ازاء ذلك الى اتخاذ اسماء والقاب تركية ·

وفى خطاب بعث به المعلم ابراهيم جوهرى الى
مامصة والقساوسة والرهبان وسائر الجمع المقدس
ديرة الأربعة بوادى النطرون ،أوضح فيه مدى مالحق
قبساط من عنت واضطهاد ابان حملة حسن باشا
اسببته لهم من شدة وضيق · وقد جاء فيه : « ...
ج شعب كبير على كامل المسيحيين وأتعبوا على سائر

المؤمن
على
المكره
نسأل
نحن
يسلم
فى هذا
جماعة
حتى
و
السلام
بمبادئ
الذمة
أخبار
الحكا
للشري
والمظال
الحاكم
شكاياة
.١٨٠٧
الآخر
والمظال
المستو

المؤمنين مصاعب يطول شرحها لقدسكم حتى وقع البحث على كامل رزق الأديرة القديمة والجديدة ، وبلغنا مراد المكرهين فى تعطيل معاش الفقراء والمساكين وهكذا كنا نسأل الجماعات من النصارى من كامل الطوائف ولكن نحن لنا أمان شديدة من يتخلى عنا القيام ولايترك شعبه يسلم فى يد أعدائه ‥ « وقد ختم خطابه بقوله » ‥ فى هذا الوقت ضيق عظيم على جماعة النصارى وخاصة جماعة الكنائس فلا تبطلوا الصلاة ولاتفطروا يوما واحدا حتى يحضركم منا جواب اطمئنان » ٠

ولقد أوضحت وثائق الكنيسة القبطية مدى التزام السلاطين العثمانيين – فى أواخر القرن الثامن عشر – بمبادىء الشريعة الاسلامية ، والدفاع عن حقوق أهل الذمة ودفع التعديات والمظالم عنهم ، فعندما كانت تبلغهم أخبار اضهادهم كانوا يسارعون باصدار الفرامانات الى الحكام بوقف تلك التعديات والمظالم على الفور لأنها مخالفة للشريعة الشريفة ، فلقد حدث عندما وقعت بعض التعديات والمظالم على الأقباط المستوطنين بالقدس من قبل السلطات الحاكمة أسرع بعض كبار رجال الطائفة فى القاهرة برفع شكاياتهم الى السلطان العثمانى سليم الثالث (١٧٨٩ – ١٨٠٧م) الذى أصدر على الفور فرمانا فى أول ربيع الآخر ١٢٠٨ هـ / ٦ نوفمبر ١٧٩٣م بوقف تلك التعديات والمظالم ٠ وقد جاء فى هذا الفرمان : « ‥‥ ان السكان المستوطنين بالقدس الشريف من طائفة القبط أهل الذمة

من المسيحيين يؤدون الى المأمور جميع التكاليف الخاصة بهم بموجب أوامرى وبموجب الفتر على التمـــام بدون قصور ولم يكن سببا يؤدى الى تحملهم التكاليف الشاقة وساير البدع والمظالم المحدثة وبذلك يصير التعدى عليهم وأذيتهم فعند ذلك تقدم من الطائفة المذكورة وأنهوا عن ذلك واسترحموا ·· وقد كان صدر أمرى الشريف بمنع المظالم والتعديات الظاهرة والمنافية لأمرى الهمايونى والقانون وخلاف الشرع الشريف فيلزم العمل بموجب كارادتى بالأمر الشريف ··· » ·

وعلى الرغم مما حاق أهل الذمة من صور وأشكال الاضطهادات على يد بعض الحكام فان ذلك لايمكن ان يقاس بأى حال من الاحوال بما تعـرض له المســلمون واليهود فى بلاد الأندلس وسجله التاريخ من قســوة واضطهاد وتعذيب وتنكيل وتشريد وتقتيل وابادة جماعية على يد المسيحيين الأسبان حينما قدر لهم الانتصار على العرب المسلمين · ولكن مع ذلك فاننا لاننكر أن هنــاك حكاما ظلموا أهل الذمة وشددوا عليهم الا أن مثل ذلك يعتبر شذوذا عن القاعدة العامة فى التسامح الدينى مع غير المســلمين ، وفى كثير من الأحيان نجد أن هؤلاء الحكام كانوا يظلمون المسلمين قبل اليهود والنصارى ، فالظالم لايقف ظلمه عند حد ، بل ان كثيرا من أمثــال أولئك الحكام كان يرفق بأهل الذمة رعاية ذمتهم على حين يقسو على أهل ملته من المسلمين ، حتى اننا وجدنا الشديد

الدردير مفتى المالكية وشيخ علماء عصره فى النصف الثانى من القرن الثامن عشر يذكر عن أمراء زمانه أنهم أعزوا أهل الذمة ورفعوهم على المسلمين حتى انه يقول : « ويا ليت المسلمين عندهم معشار أهل الذمة وترى المسلمين كثيرا مايقولون : ياليت الأمراء يضربون علينا الجزية كالنصارى واليهود ويتركوننا بعد ذلك كما تركوهم . « وسيعلم الذين ظلموا أى منقلب ينقلبون » .

سياسة الدولة المالية
تجاه أهل الذمة في مصر

(١) الجزية :

تعتبر الجزية أحد الشروط الواردة فى الشريعة الاسلامية لصحة عقد الذمة ، وقد التزمت الدولة العثمانية بتطبيق ذلك الشرط شأنها فى ذلك شأن الدول السابقة التى حكمت مصر ، وقد أخذت الدولة فى التطبيق بالتفسير الحنفى حيث ورد بشأن الجزية أنه « اذا وضعت بتراض أو صلح لاتغير ، وان فتحت بلدة عنوة وأقر أهلها عليها توضع على الظاهر الغنى فى السنة ثمانية وأربعون درهما ، وعلى المتوسط نصفها ، وعلى الفقير القادر على الكسب ربعها ، وتوضع على كتابى ومجوسى ووثنى عجمى لا عربى ولا على مرتد فلا يقبل منهما الا الاسلام أو السيف وتسترق أنثاها وطفلهما ولا جزية على صبى وامرأة ومملوك ومكاتب وشيخ كبير وزمن وأعمى ومقعد وفقير لايكسب وراهب لا يخالط .

أما عن أوجه انفاق الضريبة (الجزية) فلقد حددها تفسير الحنفية « فى مصالح المسلمين كسد الثغور وبناء القناطر والجسور وكفاية العلماء والمدرسين والمفتين

والقضاة والعمال والمقاتلة وذراريهم ومن مات فى نصف السنة حرم من العطاء » ٠

أخذت الدولة العثمانية ـ منذ بداية حكمها لمصر ـ بالنظام الذى كان متبعا فى دولة المماليك فيما يختص بتحصيل وانفاق ضريبة الجزية التى كانت تعرف وقتذاك باسم « الجوالى » ٠ وقد ظل هذا النظام قائما حتى أوائل عام ١٥٢٥ م عندما وصل الصدر الأعظم ابراهيم باشا الشهير بالاسكندرلى ، عندئذ أصبحت ضريبة الجوالى مقاطعة قائمة بذاتها أطلق عليها « وجاق الجوالى » وكان المتولى أمر تحصيلها وانفاقها يعرف باسم « أمين الجوالى » ٠

وكان الاعتبار الذى اخذت به الدولة العثمانية ـ كما ورد فى الشريعة الاسلامية ـ بالنسبة لأولئك الذين وقع عليهم عبء ضريبة الجوالى ، الا ينظر فقط الى قدرتهم على الدفع بل أيضا ينظر الى القدر الذى يمكن أن يساهم به الفرد فى هذا الشأن ، ولهذا فقد قسموا الى فئات ثلاث : غنى ، متوسط ، وفقير ٠ وعلى حسب ماجرى عليه العرف كان اصحاب الممتلكات والصرافون وكافة التجار من الفئة الغنية وأصحاب الحرف الصناعية كالاسكافى مثلا من الفئة الفقيرة ، وماعدا ذلك من الفئة المتوسطة ، كذلك تقرر المعايير التى يدفعها أفراد كل فئة طبقا لما حددته الشريعة ، فالغنى عليه أن يدفع ٤٨ درهما فضة والمتوسط ٢٤ درهما فضة والفقير ١٢ درهما فضة ٠

وقد روعى تغيير قيمة العملة لذلك تقرر أن تدفع الفئات الثلاث على التوالى ٤ ، ٢ ، ١ ، جنيه ذهبى (نقد) يعرف بالشريفى - الذى كان يساوى فى بداية العصر العثمانى ١٢ نصف فضة • كما حددت أوجه صرف ضريبة الجزية - على حد قول أحمد شلبى - « على العلماء والفقراء والايتام والأرامل • » •

ولقد ذكر ستانفورد شو - أن الصدر الأعظم ابراهيم باشا منذ وصوله مصر ، وضع جدولا منفصلا للنظام الذى يجب أن يتبع فى ايراد وانفاق أموال الجزية ومن الشروط الواردة فى ذلك النظام ألا يستخدم دخل الجزية فى نفقات كنسية ومنها أيضا أنه فى السنة التى تحقق زيادة فى الايراد لاتضاف تلك الزيادة الى الخزانة بل تترك جانبا لاستخدامها فى النفقات والمصاريف فى السنوات التى تقل فيها متحصلات الجزية عن المعتاد • وفى دراسة أعدها شوقى فى هذا الشأن أن أوضح من خلالها أنه حدث بالفعل أن المتحصلات خلال النصف الثانى من القرن السادس عشر كانت تقل عن المعدل المعتاد لنفقات تحصيل الجوالى وأن العجز فى الايراد كان يعوض من الخزينة السطانية ، كما أوضح أن العجز فى سنة ٩٦٤هـ / ١٥٥٦ - ١٥٥٧ م بلغ ١٩٤ر٥٢٢ بارة وفى عام ٩٦٥ هـ / ١٥٥٨ م كان العجز ٢٣٧ر٧٢٠ بارة بينما بلغ العجز عام ٩٧٨هـ/١٥٧٠ - ١٥٧١م حوالى ٣٣٦ر٠٠٠ بارة •

وفى خلال القرن السابع عشر أصبحت مقاطعة الجوالى فى حيازة التزام أمراء مصر ـ كما هو متبع فى معظم المقاطعات المدنية والريفية الأخرى • ولقد أدى هذا النظام الى فقدان السلطات الدينية فى كل ملة جزءا من ادارتها اذ كانت عملية الجباية فى بادىء الأمر من اختصاصها • فقد ورد فى احدى وثائق المحكمة الشرعية مايفيد أن البطريرك القبطى يؤانس الرابع (١٧١ ـ ١٥٨٦ م) كان ملزما بجزية النصارى الأقباط كذلك اكان أمين الجوالى الذى أصبح فى الحقيقة هو الملتزم بدفع مبلغ ثابت سنويا الى « مال الجوالى » والى « مال كشوفية كبير » و « كشوفية صغير » وكان يستبقى الفائض من الجباية لصالحه اذا ما بلغت الحد الأعلى من المقرر لها ، وكان المتبع أن يسند أمين الجوالى مهمة الجباية فى المناطق الريفية الى حكامها على أن يلتزموا بتسليمه مبلغا ثابتا كل سنة ، وفى نفس الوقت يحتفظون لأنفسهم بما يعود عليهم بالنفع والفائدة وحيث ان أمين الجوالى يدير جابية الجزية مباشرة فى المدن الا أنه فى الاسكندرية ودمياط والسويس كانت من اختصاص قائمقام القبطان فى تلك الموانىء •

ويستفاد من سجلات المحكمة الشرعية ـ المودعة فى دار الوثائق القومية بالقلعة أنه كانت هناك ادارة مالية تابعة للخزانة السلطانية خاصة بالأموال التى تدفع بواسطة أمين الجوالى ، وهذه الادارة تحتفظ بسجلات

الجزية المفروضة على الذميين ـ وكان يطلق عليها « دفاتر بيان أوراق الجزية » ويتم تسجيل الايرادات والمصروفات بمعرفة كتبة يعرف الواحد منهم باسم « جوالى افندى » ٠

ولقد أوضح آحمد شلبى أنه فى الربع الاخير من القرن السابع عشر كان مفروضا على الذميين جميعا دفع جزية موحدة مقدارها ١٢٠ بارة كان يتولى جبايتها جباة يعرفون باسم « الحشار » وكان هؤلاء يتركون للممول بعد سداد الضريبة ـ تذكرة من الورق الملون حاملة خاتم رئيسهم وحاوية اسم الذمى وبلدته ومديريته وسكنه وسنه وتاريخ اليوم والشهر والسنة التى سدد ضريبتها وكان على الذميين حمل تلك الورقة بصفة دائمة ليقدموها الى رجال الالتزام وقت المطالبة لأنها كانت تقوم مقام ايصال السداد ٠

ويبدو أن نظام تحصيل وانفاق الجزية وقتئذ قد اختلط أمره على الرحالة الدومينيكانى فانسليب الذى زار مصر بين سنتى ١٦٧٢ ، ١٦٧٣م ـ فقد ذكر أن الذميين لم يكونوا ملزمين بدفع ضريبة الجزية للخزينة السلطانية مباشرة وأن البعض منهم يدفعها للمساجد والبعض يدفعها للشيخ البكرى ـ لكونه سليل أبى بكر الصديق ـ بينما يدفعها فريق ثالث لبعض العظماء الذين يطلق عليهم لقب « السادات » ٠ كما ذهب فانسليب الى أن ضريبة الجزية كانت مختلفة القيمة فى الكفور والنواحى تبعا لنسبة الذميين القاطنين بها ، وأن الملتزم كان يحددها ، فكان

فى العادة يطالب الفقراء بأقل مما يطالب به الأغنياء ٠ وعلى حد قوله ـ كانت ضريبة فيها شىء من العدالة ٠

وفى عام ١١٠٦ هـ /١٦٩٤م وضع الصدر الأعظم محمد زاد باشا نظاما جديدا لجباية الجزية فى الدولة العثمانية ، ويقضى ذلك النظام بأن ترفع يد الملتزمين من المقاطعات المختصة بتحصيل ضريبة الجزية ومنحها لأولئك المعينين من قبل الادارة المركزية لديوان الجزية فى مدينة ادرنه ، وعلى هذا النحو تصبح الجبايات فى الدولة تجبى عن طريق متخصصين يعرف الواحد منهم باسم « ملتزم الجوالى » أو « جزية دار » / مأمور تحصيل » ٠ وهؤلاء يرسلون الى الولايات بالدولة عن طريق « ديوان الجزية » كأمناء مكلفين بأن يسلموا اليه ماتحصل من الجزية كاملة بعد عودتهم نظير مرتب ثابت ٠

ولقد قسم أهل الذمة ـ طبقا لهذا النظام ـ الى ثلاث فئات عند دفعهم ضريبة الجزية تبعا لمقدرتهم على الدفع ، فأولئك الذين يعتبرون أغنياء كانوا فى الفئة العليا (عالى) وعلى كل فرد من تلك الفئة دفع أربع قطع ذهبية كل سنة ، وأولئك الذين يعتبرون متوسطى الحال كانوا فى الفئة الوسطى (أوسط) بدفع الواحد منهم قطعتين ذهبا سنويا ، والباقى كانوا فى الفئة الدنيا (أدنى) وعلى الفرد منها دفع قطعة ذهبية واحدة كل سنة ٠

ويقضى هذا النظام باجراء مسح شامل لجميع الذميين فى كل اقليم ، وتحديد عدد أشخاص كل فئة سنويا

وعلى الرغم من تحديد أعداد كل فئـــة الا أن ذلك كان عرضة لأن يتغير فى السنة التالية ـ كما يقضى هذا النظام أيضا بأن يقـوم ديوان الجزية باصـــدار أوراق الجزية « تذاكر أو بطاقات » كل سنة هجرية بحيث يطابق أعداد كل فئة من الفئات الثلاث ، وترسل الاوراق فى صورة الى جميع قضاة الأقاليم فى ولايات الدولة التى تخضع لضريبة الجزية ، وتقضى التعليمات بالا تفض هذه الصور الا فى أول ايام السنة الجديدة فى شهر المحرم فى المحاكم الشرعية بتلك الاقاليم · ومن الأمور التى تتميز بها أوراق الجزية أنه مؤشر عليها بالأحرف الاولى ومسجلة ومدموغة فى الادارة المالية بالقسم الثامن بخزانة الحكومة المعروفة باسم « جزية محاسبة سى » او محاسبو الجزية · ويوجد على كل ورقة السنة واسم الدفتر دار واسم الجزية دار وختمه وختم اثنين من الشهود اللذين يصحبانه كمساعدين له واســـم المقاطعة وبيان الفئـــة وكانت ألوان الاوراق كالآتى : حمراء للفئة العليا ، وبيضاء للفئة الوســـطى وصفراء للفئة الدنيا · وكان على الجزية دار طبقا لذلك النظام أن يقوم بتسليم تلك الاوراق الى المولين بعد أن يسجل أسماءهم وبياناتهم اذ أن تلك الأوراق تشـــكل بالنسبة لهم نوعا من الحماية . فلم يكن لهم أى حق فى حماية السلطان اذا أهملوا الاحتفاظ بها ·

وقد روعى فى ذلك النظام ألا يترك ذمى بدون اعداد ورقة سداد له فى أى مكان وتقضى التعليمات بمنع الأشخاص

القادرين على دفع الجزية من مغادرة بيوتهم خشية فرارهم وذلك قبل بدء عملية التحصيل كما يوقف أى ذمى فى الطريق ويطلب منه ابراز الورقة الدالة على سداد ضريبة الجزية ٠

وكان أول تطبيق لذلك النظام في الأناضول وروم ايلى فى عام ١١٠٧هـ/١٦٩٥م-١٦٩٦م ، وفى السنة التاليةاجرى تطبيقه فى سوريا ومعظم اجزاء من العراق ولقد كان لوفاة الصدر الاعظم محمد زاد باشا وكثرة المشاكل الداخلية والخارجية التى تعرضت لها الدولة العثمانية وقتذاك أن تأجل تطبيق ذلك النظام فى مصر الى عهد السلطان محمد الأول (١٧٣٠ - ١٧٥٤) ٠ فقد أصدر الباب العالى فى ربيع أول سنة ١١٤٧هـ / اغسطس ١٧٣٤م ثلاثة فرمانات الى السلطة الحاكمة فى مصر بخصوص تنظيم ضريبة الجوالي ٠ يقضى الفرمان الأول بأن يؤخذ التزام الجوالى من الملتزمين المماليك ويعطى فى امانة الباشا العثمانى وأن تتولى الجوالى أو الجزية دار ماسياتي سنويا من قبل ديوان الجزية فى ادرنه لترتيب وتسوية المتحصلات الفعلية للجزية ٠ ويقضى الفرمان الثانى بتقسيم النصارى واليهود الى ثلاث فئات يدفع الشخص من الفئة العليا (عالى) ٤٠٠ بارة ومن الفئة الوسطى (اوسط) ٢٠٠ بارة ومن الفئة الدنيا (ادنى) ١٠٠ بارة ٠ اما الفرمان الثالث فيقضى بأن يتولى الجزية دار بعد ان يتم تسوية حسابات الجزية بعد الجباية تنظيم حساباته مع ديوان الروزنامه ٠

ويستفاد مما اورده أحمد شلبى أن النظام الجديد لتنظيم ضريبة الجزية فى مصر بدأ فى تنفيذه فى غرة جماد آخر سنة ١١٤٧هـ / ٢٩ اكتوبر ١٧٣٤م ، فقد ذكر « وفى يوم الخميس خامس جماد آخر ورد رجل يقال له على آغا وكان دفتر دار القسطنطينية وصحبته سبعة خطوط شريفة قربت بالديوان بحضرة العلماء وأرباب السجاجيد وشيخ الاسلام وقاضى مصر عبد الله افندى ونقيب الاشراف والصناجق والأغوات والعساكر واختياراتهم ثلاثة خطوط بسبب الجوالى ، جوالى اليهود والنصارى بآيات قرآنية واحاديث نبوية وان على اغا هذا يكون قائما بخدمتنا وقبضة من غرة جماد آخر سنة ١١٤٧ (٢٩ اكتوبر ١٧٣٤) وان يقبض من الأعلى أربعماية والأوسط مايتين والأدنى ماية ديوانى (بارة) فأجابوا بالسمع والطاعة واخذوا الدفاتر من حسين كتخدا الدمياطى واسلموها الى على أفندى ... ثم ان القباض قبضوا من غرة جماد آخر سنة ١١٤٧ وكل من قبضوا منه يعطونه ورقة مختومة بأربعة ختوم ، ختم التاريخ وختم باسم ابراهيم اغا دفتر دار اسلامبول وختم بالأعلى والأوسط والأدنى ، وختم فى ظهر الورقة وصاروا يكتبون شكل الذمى وملبوسه فى الورقة .

ويبدو واضحا مما رواه أحمد شلبى أن تطبيق النظام الجديد لسداد ضريبة الجزية قد الحق الضرر بفئات أهل الذمة . فقد روى « ان النصارى أجمعوا أمرهم بأن يطلعوا الى الديوان يراجعون فى هذا الأمر وكانوا نحو ألف

نصرانى فهم فى الرميلة واذا بالعسـاكر قامت عليهم فضربوهم ومات منهم اثنان ورجعوا معاكيس ٠

كما روى أيضا ان الذميين قد أخذ منهم الحشار نحو نصف الجوالى واعطاهم الوصلات (الايصـالات) على الحساب القديم ،ماية وعشرون نصف فضة كل ذمى بالغ وغير بالغ من ستين الى ثلاثين فأبت خدمة الجوالى أن يقعدوا (يردوا) بشىء مما أخذوه منهم فرجع النصارى على حسين كتخدا الدمياطى فصار يأخذ منهم الوصول (الايصالات) ويدفع لهم أربعة ارباع ريال تعجز فى الوزن عجزا فاحشا ، فصار النصرانى الفقير يأخذ وغير الفقير يتعفف عن الخمسين نصفا التى يأخذ ويحط ثانى الجوالى » ٠

وقد اظهر النصارى غير الفقراء تحايلا للتهرب من سداد ضريبة الجزية المقررة عليهم فقد ذكر أحمد شلبى « وصار النصرانى الغير الفقير يلبس حوايجارثة ويعطى أدنى الجوالى ويعطونه الورقة ثم انهم يقابلونه ثانى مرة فيروا لبسه يقبل الأوسط والأعلى فيمسكوه فيخرج لهم الورقة فيروا أدنى الجوالى فيعرضوه على المستلزم فيأخذ منه الاعلى واما الأوسط » ٠

ومما لاشك فيه أن النظام الجديد لجباية الجزية الذى بدأ تطبيقه فى مصر منذ عام ١٧٣٤ لم يكن نتيجة جهود الباب العالى من أجل ضبط وأحكام نظام الجباية فحسب

بل من أجل ان يحصل لنفسه على عائد من الجـزية كان يذهب الى الملتزمين ، فقد ذكـر أحمد شلبى أن الجبـاة « قبضوا تلك العام (١٧٣٤م) ثمانمائة كيس ديوانى وشىء وقد كانوا ياخذها الملتزمون بالجوالى من الوزير بثمانين كيسا وياخذون من النصارى واليهود ماية وعشرين » ٠

ومنذ أصدر الباب العالى الفرمانات الثلاثة فى عـام ١٧٣٤م صارت الجوالى خارجة عن التزام مصر ، وقـد بدأ منذ ذلك العام اعداد حصر شامل لجميـع الذميين المكلفين بدفع الجزية ٠ ويذكر الجبرتى أن أمراء المماليك « تشاوروا فيمن ينزل بصحبة الاغا (على افندى) والكاتب من الأمراء الصناجق لتحرير بلاد قبلى فقال حسـين بيك الخشاب : أنا مسافر بمنصب جرجا وينزل بصحبتى الأغا المعين وانظروا من يذهب الى بحـرى ٠ فقـال محمد بيك قطامش : كل اقليم يتقيد بتحريره الكاشـف المتولى عليه ومعه الأغا والكاتب ٠ فاتفق الرأى على ذلك ٠

وقد أعد تقرير فى عام ١١٤٩ هـ / ١٧٣٧ م يتضـمن وجود ١٢٠٫٠٠٠ ذمى فى مصر يمكن أن يدفعوا ضريبة الجزية ، منهم ١٢٫٠٠٠ فى الفئة العليا ، ٢٤٫٠٠٠ فى الفئة الوسطى ، ٨٤٫٠٠٠ فى الفئة الدنيا ٠ وعلى أساس هذا التقرير قرر الباب العالى فى نفس هذا العام ان من بين كل مائة ممول يدفع عشرة أشخاص من الفئة العليا لكل واحد ٤٠٠ بارة وعشرون من الفئة الوسطى يدفـع

الواحد ٢٠٠ بارة ، وسبعون من الفئة الدنيا يدفع الواحد ١٠٠ بارة ، وعلى هذا النحو فقد قدرت الضريبة التى سوف يدفعها ١٢٠٫٠٠٠ ذمى بنحو ١٨٫٠٠٠٫٠٠٠ (ثمانية عشر مليون بارة) على ان يستقطع من تلك الحصيلة الاجمالية مبلغ ٦٧٩٫٧١٠ بارة لحساب كاشفيه صغير ومرتبات تدفع للباشا العثمانى ولآخرين فى مصر حسبما تقرر فى النظام الجديد ٠ والى جانب ذلك يدفع الجزية دار مالا ميريا للخزانة السلطانية قدر بمبلغ ١٫٩١٦٫٠٠٠ بارة كما يدفع مبلغ ٤٠٠٫٠٠٠ بارة بمثابة كاشفيه كبير وماتبقى بعد ذلك وقدره ١٥٫٠٠٧٫٢٩٠ بارة ترسل الى الباب العالى ٠

وبالاضافة الى ذلك كانت هناك رسوم اضافية تقدر بثلاثين بارة عن كل ذمى فى الفئة العليا ، وعشر بارات عن كل ذمى فى الفئة الوسطى ، وسبع بارات عن كل ذمى فى الفئة الدنيا ، وكانت تجمع لتسديد مبلغ ٩٨٤٫٠٠٠ بارة قيمة نفقات السفر والاقامة لأولئك الذين يتولون عملية الجباية ٠

ويبدو ان النظام الجديد لجباية ضريبة الجزية قد اختلط امره على الرحالة الانجليزى ريتشارد بوكوك الذى زار مصر عام ١٧٣٧ ـ فلم يدرك حقيقته ، لذلك نجده يذكر ان رجال الانكشارية كان يعهد اليهم جباية ضريبة الجزية من الأقباط وقد ذهب الى ان التضييق قد زاد عليهم فى أمر تلك الضريبة عندما تمكن أحد العثمانيين من ذوى

النفوذ فى استانبول من الحصول على امتياز جباية هذه الضريبة بعد أن دفع رشاوى عظيمة للسلطان العثمانى ، وعندما حضر الى مصر أخذ يضايق الاقباط ويضغط عليهم فى تحصيلها منهم بطرق كثيرة جائرة ، وصار يحصل من هؤلاء الأقباط على اضعاف ماكان يحصله منهم الانكشارية ·

وعلى أية حال فأنه على الرغم من تطبيق النظام الجديد لجباية الجزية فى مصر فان أولئك الذين اســتفادوا فى الماضى من حق الجباية ظلوا فى حقيقة الأمر قادرين على الاحتفاظ بمعظم الفوائد التى كانت تعود عليهـــم ، بينما أصبحت الخزانة السلطانية فى ظل النظام الجديد تحصل من المال على الأقل مما كانت تحصل عليه فى ظل النظام القديم · فلقد بدا واضـــحا أن نظام الجباية الجديد قـد تعمد أن يحرم الحكام المحليين والملتزمين من حقهم فى جمع الجزية بينما جعل من نظام المسح الشامل للذميين أساسا للجباية الا أنه عندما أجرى الحصر وبدأ فى الجبـــاية تبين للجزية دار أنه فى الحقيقة مضطر الى أن يعتمد على اولئك الذين هى يدهم السلطة الفعلية فى القرى والنواحى ·· أى الملتزمين ـ فعند اعداد بيان الحصر كان الملتزمون يخفون وجود أعداد كبيرة من الذميين فى النواحى التابعة لهم لكى يستمروا هم فى جمع ضريبة الجزية من هؤلاء لمصـــلحتهم · وكان يحدث عند الجباية من تلك الاعداد المدونة فى بيان الحصر ان يقوم الجزية دار بتسليم مايماثل تلك الاعداد من أوراق الجزية الى الملتزمين لجبايتها وكثيرا

ماكان الملتزمون يجمعون الجزية لمصلحتهم ويردون الأوراق مدعين أن بعض الذميين الذين اشتمل عليهم بيان الحصر اما هربوا أو ماتـوا وفى بعض الاحيـان يقومون بجمع الضريبة المستحقة من رجال الفئة العليا ويعطونهم أوراق الفئة الوسطى ويردون أوراق الفئة العليا على أنها لم تحصل محتفظين بالفرق لأنفسهم ٠

ويسـتفاد مما أورده الجبرتى ان عملية الجباية فى مصر العليا ظلت فى التزام حاكم جرجا على الرغم من تنفيذ النظام الجديد فكان عليه ان يسلم سنويا مبلغا يقدر بحوالى ١٫٧٥٠٫٠٠٠ بارة للخزانة السـلطانية وفى نفس الوقت يستطيع أن يحتفظ لنفسه برصيد من متحصـلات الجزية لمصلحته الشخصية ٠

ولقد أوضح المسيو ستيف الأساليب التى كانت متبعة لتحصيل ضريبة الجزية من مصر العليا فى أواخر القرن الثامن عشر فقد ذكر بأنه من عادة الاغا ان يعطى التزام تحصيل الجزية المقررة على أقباط ويهود مصر العليا الى البك حاكم جرجا دون أن يسـلمه الحصـة المحددة من الأوراق التى كان يحملها ، لكن اقباط ويهود المنطقة كانوا يحصلون من ذلك البك على أوراق خاصة لها نفس الثمن ونفس الفعالية اللتين كانتا تلك التى يوزعها الاغا ، وكان الأخير حين يحسب قيمة تلك الأوراق التى احتفظ بها لنفسه عند تقديمه الحساب الى الروزنامجى يتمكن من زيادة دخله بشكل هائل عن طريق عملية التدليس هذه ٠

وعلى هذا النحو فانه يمكن القول بأن الباب العالى لم يكن فى مقدوره ـ بالرغم من تطبيق النظام الجديد ـ ان يجمع من ضريبة الجزية أكثر مما يسمح به الملتزمون الذين كانوا يتحكمون فى قيمة الفائض الذى كان يرسل اليه فلقد أثبتت الاحصاءات على مدى حوالى ربع قرن من عام ١١٤٩ هـ / ١٧٣٧ م الى عام ١١٧٧هـ / ١٧٦٣م ـ ان عدد الذميين المولين واموال الجباية التى جمعت والفائض المخصص للباب العالى كانت جميعا اقل بكثير مما قدر لها فى المراسيم السلطانية كما أثبتت تلك الاحصاءات مدى عجز الباب العالى فى الحصول على نصيبه من التزام جوالى مصر • وسوف نوضح ذلك على النحو التالى :

١ ـ فى عام ١١٤٩هـ / ١٧٣٧ م قدر الباب العالى ان هناك ٣٠٠٫٠٠٠ ذمى ارسلت لهم ٢٤٠٫٠٠٠ ورقة جزية لجبايتها ولم يستطع على أفندى الجزية دار أن يكشف الا عن ١٢٠٫٠٠٠ ذمى من الملوين وبمهارة على أفندى الادارية وبأمانته وزعت ١٠٧٫٨٠٠ ورقة جزية وتم جمع مبلغ عشرة ملايين بارة •

٢ ـ فى الفترة من عام ١١٥٠هـ / ١٧٣٧م الى عام ١١٥٣هـ / ١٧٤٠ م امكن توزيع ٣٥٫٠٠٠ ورقة جمعت متحصلات قيمتها اربعة ملايين بارة فى كل سنة وقد جمعت تلك المتحصلات على وجه التحديد من اشخاص الفئة الوسطى •

٣ ـ فى مطلع عام ١١٥٣هـ/١٧٤٠م ارسل البـــاب العالى خليل افندى ـ رئيس الكتاب بالباب العالى ـ ملتزما جديدا للجوالى فى مصر ٠ وقد قام باعداد احصاء شامل اسفر عن وجود ٧٠٫٠٠٠ ذمـــى من المولين وازاء هذا الاحصاء الذى قورن بمتحصلات الجزية خلال الســـنوات الأربع الماضية ، اصدر الباب العالى أوامره بأن ضرائب الجزية لعام ١١٥٤ هـ/١٧٤٢م وما بعد ذلك تدبر على أساس ان يتحمل معظم الضرائب اشخاص الفئة الوسطى وأنــه بالامكان جمع مبلغ ١٣٫٢٥٠٫٠٠٠ بارة ومن هذا المبلــغ يدفع ٢٫٣١٦٫٠٠٠ بارة الى الخزينة السلطانية ويدفع مبلغ ٦٧٩٫٧١٠ الى الباشـا والآخــرين والباقـــى وقــدره ١٠٫٢٥٤٫٢٩٠ بارة ترسل الى الباب العالى ٠

٤ ـ فى عام ١١٥٤ هـ/١٧٤١ ـ ١٧٤٢ م أرسل الباب العالى ـ طبقا لما قدره فى العام الماضى ـ ٧٠٫٠٠٠ ورقة ـ ومما هو جدير بالذكر أن الملتزمين لم يصرفوا منها سوى نصفها فقط ، وقد تمت جباية مبلغ ٦٫٢٢٥٫٠٠٠ بارة فى كل سنة ٠ وقد أرسل الى الباب العالى مبلغ ٢٫٢٢٩٫٢٩٠ بارة بعد أن دفع الجزية دار مستحقات الخزانة السلطانية والوالى والآخرين ٠

٥ ـ فى عـــام ١١٥٥هـ/١٧٤٢م هبط عدد الذميين المولين الى ٣٥٫٠٠٠ ذمى مما جعل الباب العالى يصدر أوامره بزيادة مقدار الضريبة المفروضة على كل فئة من الفئات الثلاث ، وأصبحت الفئة العليا يدفع الواحد منها

٤٢٠ بارة والوسطى ٢١٠ بارة والدنيا ١٠٥ بارة وعلى هذا النحو يكون مجموع الجزية المستحقة ٧٫٤٥٥٫٠٠٠ بارة وقد زاد تبعا لذلك الميرى الى ١٫٩٣٦٫٦٠٠ بارة وكشوفية كبير الى ٤٥٠٫٠٠٠ وكشوفية صغير والمرتبات الى ٦٨١٫٠٠٠ بارة وماتبقى بعد ذلك وقدره ٤٫٣٨٧٫٤٠٠ بارة كان المفروض أن يرسل الى الباب العالى سنويا ٠

٦ ـ وفى عام ١١٦٣هـ/١٧٤٩ ـ ١٧٥٠م حاول الباب العالى زيادة أعداد الذميين المولين الى ٤٠٫٠٠٠ ذمى مما يمكن جمع مبلغ يصل الى ٨٫٠٨٥٫٠٠٠ بارة كل سنة وفى نفس الوقت تظل مستحقات الخزانة السلطانية والوالى والآخرين كما هى دون تغيير ، وعلى هذا تضاف الزيادة فى حصيلة الضرائب وقدرها ٦٣٠٫٠٠٠ بارة بكاملها الى المبلغ المرسل الى الباب العالى ونتيجة لذلك يصبح مايخص الباب العالى مبلغ ٥٫٠١٧٫٤٠٠ بارة ٠

٧ ـ استمرت ضرائب الجزية خلال السنوات ـ من ١١٧٢هـ/١٧٥٦م الى ١١٧٣هـ / ١٧٥٩ ـ ١٧٦٠ تجمع بالكامل الا أن البكوات المماليك أرادوا أن يخولوا لأنفسهم الحق فى متحصلات الجزية ، ولكن تهديدا عثمانيا أتاهـم بغزو البلاد أرغمهم على قبول زيادة ضرائب الجزية ، وقد صدر فرمان بتلك الزيادة ففى عام ١١٧٤هـ/١٧٦٠م يقضى بأن يدفع الذمى فى الفئة العليا ٤٤٠ بارة ، ٢٢٠ بارة للوسطى ، ١١٠ بارة للفئة الدنيا ٠ وهذا يجعل دخل الجزية

السنوى يصل الى ٨٫٤٧٠٫٠٠٠ بارة كما تقرر أيضا زيادة الميرى الذى يدفع الى الخزانة السلطانية الى ٢٫٠٠٣٫٦٦٤ بارة أما لكشوفية كبير وقدره ٤٥٠٫٠٠٠ بارة وكشوفية صغير ومرتبات وقدره ٦٨٩٫٧١٠ بارة فظلت مستحقاتهما كما هى دون تعديل وعلى هذا فان الفائض المخصص للباب العالى قد زيد تبعا لذلك الى مبلغ ٥٫٣٢٦٫٦٢٠ بارة منذ تلك السنة ٠

وفى حقيقة الأمر كان معدل المطلوب من متحصلات الجزية للخزانة مبلغ ١١٫٠٥٠٫٠٠٠ بارة سنويا بينما المبالغ الفعلية التى سددت خلال تلك المدة كان بمعدل ٦٫٢٢٥٫٠٠٠ بارة فقط أى بنسبة ٥٢٪ فقط من مجموع المبلغ المطلوب وهذا يعنى أن الملتزمين صرفوا مامقداره نصف أوراق الجزية التى ارسلت فى الوقت الذى كان يأمل فيه الباب العالى ـ كما أشارت بذلك الفرمانات الصادرة خلال تلك المدة ـ أن يحصل على ثلاثة ملايين بارة سنويا على الأقل ٠

ومهما يكن من أمر ـ فعلى حد قول شو ـ كانت معظم متحصلات الجزية تجد طريقها باستمرار الى الأمراء المماليك ، وكان على الذميين المولين تبعا لتلك السياسة المالية أن يتحملوا تلك الزيادات التى كانت تتقرر فى سنة بعد أخرى وهذا كان ـ بطبيعة الحال ـ يمثل عبئا باهظا كما كان أحد العوامل الرئيسية فى زيادة ضيقهم وبؤسهم ٠

ونتيجة لذلك فقد بذلت مجهودات من جانب الباب

العالى عام ١١٧٩هـ/١٧٦٥م لاصلاح نظام الجزية فى مصر على أساس اعادة النظر فى نظام عام ١١٤٧هـ/١٧٣٤ م وقد رؤى أن تسترد جزية المقاطعات من الأمراء المماليك مرة اخرى وأن تسند الى امانة الباشا العثمانى الذى كان يدير امرها من قبل ، وذلك من خلال مدير ادارة دار الضرب فى مصر ، وبهذا تحولت عملية ضبط وادارة الجزية مرة اخرى الى الباب العالى ومندوبيه · وفى ذلك العام حضر الى مصر احمد اغا يحمل فرمانا من الباب العالى للاشراف على تطبيق النظام الجديد وتوزيع أوراق الجزية على المولين ·

ولقد حدث فى عام ١١٨٢هـ/١٧٦٨م ان اجرى مسح شامل للذميين فى مصر اسفر عن وجود ٩٠٫٠٠٠ ذمى ملزمين بدفع ضريبة الجزية ، ولكن ظهور على بك الكبير فى السنة التالية ـ والذى جعل من نفسه حاكما مستقلا بمصر ـ ارجأ العمل بالنظام الجديد مدة خمس سنين ·

وعندما استعيدت السلطة العثمانية على مصر عام ١١٨٨هـ/١٧٧٥ م أرسل درويش عبد الرحيم أفندى ـ رئيس الكتاب بالباب العالى ـ كجزية دار ولكى يتم اصلاح نظام الجزية الذى كان قد بدأ قبل حركة على بك الكبير وأصبحت جزية المقاطعات تبعا لذلك النظام فى التزام الباشا العثمانى كما أسندت ادارتها الى مدير ادارة الضرب ، كأمين للجوالى ·

ويبدو أن أعداد الجباة ـ الذين كانوا يرسلون الى

النواحى لتحصيل ضريبة الجزية ـ كانت كبيرة للغاية مما كان يكبد المولين أموالا باهظة نظير نفقات سفر هؤلاء الجباه واقامتهم ٠ ولهذا فقد أصدر الباشا العثمانى خليل باشا فرمانا بتاريخ ١٥ ذى القعدة ١١٨٨هـ / ١٧ يناير ١٧٧٥م يقضى بألا يزيد عدد الجباه المكلفين بجمع الجزية فى أى مقاطعة على خمسة أشخاص هم الجزية دار والكاتب ـ وهذان يمثلان أمانة الباشا العثمانى ، وفرد واحد من فرقة الجاوشان أو المتفرقة وفرد واحد يمثل أمراء المماليك، وجندى واحد يرسل عن طريق شيخ البلد ٠ كذلك يقضى الفرمان بألا يجمع هؤلاء من أجل مصاريف اقامتهم ـ أكثر من ١٣ بارة من كل ذمى فى الفئة العليا ، و١٠ بارات من الفئة الوسطى ، و٧ بارات من الفئة الدنيا ٠ وقد ألزم الفرمان الجباة بألا يجمعوا أكثر من ذلك ٠

ولقد ذكر شو أن هناك زيادة تقررت على الفئات الثلاث فى عام ١٧٧٥ بحيث صارت الضريبة المفروضة على أشخاص الفئة العليا ٤٥٣ بارة والفئة الوسطى ٢٣٠ بارة والفئة الدنيا ١١٧ بارة ٠ وقد يعنى هذا أن الرسوم الاضافية التى تقررت للجباة طبقا للفرمان ـ فرمان خليل باشا السابق ذكره ـ لم تكن تجمع مباشرة من الذميين وانما كانت تضاف الى الخزينة نفسها وقد ذكر شو أيضا أن المبلغ الاجمالى لحصيلة الضرائب ارتفع طبقا لتلك الزيادة التى تقررت ـ حيث أشار الى أن هناك ٩٠ر٠٠٠ ذمى ممول ـ ارتفع الى ٢٠ر٤٥٠ر٠٠٠ بارة الا أن واقع الأمر

يختلف تماما عما ذكره شو ، فلقد أثبتت الوثائق الرسمية أن معدل توزيع أوراق الجزية عام ١١٨٨هـ/١٧٧٤م بلغ ٢٠٫٠٠٠ ورقة جزية فقط حققت دخلا قدره ٤٫٧٠٤٫٧٨٣ بارة كان الفائض منها بعد تسديد المستحقات حوالى مليون بارة ارسلت الى الباب العالى ٠

كما أثبتت الوثائق الرسمية أنه فى خلال السنوات الأربع من ١١٩٧هـ/١٧٨٣م الى ١٢٠٠هـ/١٧٨٦م قام ابراهيم بك ومراد بك ـ اللذان جعلا من نفسيهما حاكمين مستقلين على مصر ـ بتحويل معدل سنويا قدره ١٫٥٠٠٫٠٠٠ بارة فقط الى الخزانة السلطانية٠أما الباقى فقد احتفظ به الأمراء المماليك لمصلحتهم وأثبتت الوثائق الرسمية أيضا بأن ابراهيم بك ومراد بك حينما استعادا سلطاتهما فى مصر عام ١٢٠٥هـ/١٧٩٠م ـ بعد رحيل القبطان حسن باشا الجزائرلى ـ لم يحولا شيئا الى الباب العالى وأن جميع متحصلات الجزية التى بلغت فى ذلك العام مليون بارة خصصت للخزانة السلطانية علما بان الجباة زادوا أعباء الجباية لمواجهة متطلبات الاقامة والسفر الى ١١٣ بارة عن كل ذمى فى الفئة العليا ، ٦٣ بارة عن كل ذمى فى الفئة الوسطى و ٣٣ بارة للفئة الدنيا وقد تم تحصيل مبلغ ٣١٣٫٠٠٠ بارة من ١٠٫٠٠٠ ممول هم الذين تم جمع الضرائب منهم فى ذلك العام ٠

ولقد أوضح فرمان صادر من الباب العام فى عام ١٢٠٩هـ/١٧٩٤م يتضمن المطلوب من الباشا العثمانى

تحصيله من ضرائب الجزية وبعد دفع المستحقا
يرسل الفائض الى الباب العالى . وقد جاء فى هذ
« المطلوب طرف حضرت وزير روش ضمير الـ
باشا محافظ محروسة مصر دامه الله ملتزم مقاط
راى ديوان عاليشان بر موجب معتاد قديم وكشو
وذرارى عظام وعويدات ومرتبات سايرة بموجب
دفتر حكم محاسبة ديوان مصر واجب سنـ
والتعليمات برأى ديوان مصر وكشوفية صغير ـ
وزير وعويدات ومرتبات ووظائفسايرة واجب
١٢٠٩هـ أى « المطلوب من الوزير الحاج صالح با
محروسة مصر ملتزم مقاطعة ضريبة الجوالى ط
مدون فى دفاتر المحاسبة بالديوان العالى الخاص
مصر لسنة ١٢٠٩ هـ عن معتاد المتحصلات ونفقا
صغير والعوايد والمرتبات والوظائف الجارية للجب
لما هو مدون لسنة ١٢٠٩ هـ فى دفاتر المحاسبة بدي
حسب التعليمات بخصوص نفقات كشوفية صغير
(الباشا العثمانى) والعوايد والمرتبات والوظائف
للجباية . « ولقد جاء فى هذا الفرمان أيضا المبلـ
للخزانة السلطانية من مال الجوالى وقدره ٠٨٠٠
بارة وللعوائد مبلغ قدره ٤٥٠ر٠٠٠ بارة وللكشو
ومرتبات وعوائد سايرة مبلغ قدره ٢٢ر٠٣٤
وماتبقى وقدره ١٥ر٩٤٨ر٨٨٥ بارة فيرسل الـ
العالى .

كذلك صدر فرمان آخر من الباب العالى آخر عام ١٢١٠هـ/١٧٩٥م يحمل نفس عبارات تقديم الفرمان السابق الا أنه أضاف مستحقات كشوفية صغير ومرتبات وعوايد سايرة ـ لمواجهة نفقات جباية الضرائب فأصبحت ١١٩ر١٢٥١ر١ بارة أما بقية المستحقات فظلت كما هى دون تعديل • أما المبلغ المتبقى بعد ذلك وقدره ٨٠٠ر٣١٩ر١٥ بارة فيرسل الى الباب العالى •

كذلك صدر فرمان آخر من الباب العالى آخر عام ١٢١٠هـ/١٧٩٥م يحمل نفس عبارات تقديم الفرمان السابق الا انه اضاف مستحقات كشوفية صغير ومرتبات وعوايد سايرة ـ لمواجهة نفقات جباية الضرائب فأصبحت ١١٩ر١٢٥١ر١ بارة بقية المستحقات فظلت كما هى دون دون تعديل•أما المبلغ المتبقى بعد ذلك وقدره ٨٠٠ر٣١٩ر١٥ بارة فيرسل الى الباب العالى •

ويذهب ستيف الى انه فى خلال آخر سنتين قبل مجىء الحملة الفرنسية الى مصر لم يزد معدل توزيع أوراق الجزية على ٠٠٠ر٩ ورقة حققت ايرادا قدره ٠٠٠ر٤٠٠ر١ بارة فى السنة وفى نفس الوقت احتفظ الامراء المماليك برصيدهم من المولين الذميين لمصلحتهم الخاصة •

ويتضح من خلال البيانات الواردة فى ملاحق البحث مدى مساهمة ضرائب الجزية فى المال الميرى كمصدر هام فى ايرادات الخزانة السلطانية فى مصر ففى مائتى سنة

من ١٠٠٤هـ/١٥٩٥م الى عام ١٢١٢هـ/١٧٩٨م ارتفع الميرى المطلوب للخزانة السلطانية من ٢٠٠٠٠٠ر١ بـــارة الى ٢٠٥٩٠٨١ر٢ بارة حيث بلغت الزيادة ٨٥٩٠٨١ بارة أى بنسبة ٧١٪ من المبلغ الأصلى ، ويتضح كذلك أن ايرادات الجزية كانت تسدد بالكامل الى الخزانة السلطانية أضف الى ذلك أن جميع المبالغ التى كان الامراء المماليك يحصلون عليها لم تكن تأتى فقط من مشاركتهم فى الخزانة السلطانية بل أيضا من تلك الأموال التى كان من المفروض أن ترسل الى الباب العالى ٠

ويذكر بعض المؤرخين أن الطريقـــة التى كانت متبعة آنذاك فى جباية الجزية لم تكن اكثر من تقليد قديم حيث كانت سلطات كل ملة ذمية مسئولة عن الجزية المقررة على أعضائها وملزمة بدفع قيمة الأوراق التى لم يكن فى مقدور الجباة تحصيلها على أن تقوم السلطات الذمية بتحصيلها بعد ذلك بطرقها الخاصة ولعل الغـــرض الذى من أجله اتبعت تلك الطريقة ما كان يصاحب عملية التحصـــيل فى العادة من أضرار نتيجة لما قد يتعرض له الجباة المغامرون من اغراءات تؤثر على الايرادات بطبيعة الحال ٠

وقد أفاضت بعض المصادر التاريخية المعاصرة فى الحديث عما كان الذميون يعانون من ضيق بســـبب أداء ضريبة الجوالى ، وما كان يصـــاحب عملية الجباية من أساليب العنف والقسوة والبطش من جانب الجباة والعسكر مما دفع البعض منهم الى الهرب والاختفاء فى الجبـال ،

فضلا عما ذاقه فقراء النصارى من مرارة ومهـــانة كانت تصل الى حد الحبس لغير القادرين على الدفـــع ، وفى العادة كان يقوم أثرياء الأقباط من الأراخنة أمثال : المعلم نيروز والمعلم رزق الله شكر الله والمعلم ابراهيم جوهرى ـ الذين قيل عنهم فى المخطوطات القبطية انهم « كانوا يشترون الفقراء شراوى من حبس الجوالى ويخلصونهم • » وقد قام بعض أولئك الأراخنة الأقباط باحداث وقف يخصـــص لسداد المقرر على الاقباط المحبوسين غير القادرين على الدفع بسبب الجوالى أطلق عليه « وقف حبس الجوالى » •

ومهما يكن من أمر تلك المعاناة التى كان يعانيها الذميون فقد كانت هناك اعفاءات من أداء الجوالى تمنح بسهولة بالغة لأى واحـــد من الأقبـــاط أو اليهود التحق بخدمة المسلمين أو قناصل الدول الاوربيـــة على أن ذلك لم يكن ليقلل ـ بأى حال من الاحوال ـ من تلك السياسة التى خلت من وازع الضمير الدينى أو الانسانى أو أى اعتبار لما قد يترتب عليها من اثارة الحقد والتعصب بين أبناء المجتمع الواحد •

(٢) المغارم والالتزامات المالية :

تعرض أهل الذمة فى مصر ابان الحكم العثمانى لمغارم وأعباء مالية أخرى غير ضريبة الجوالى الا أن ذلك كان يفرض بعض الأحيان لتغطية نفقات الحملات العســكرية

حينما تكون الدولة العثمانية فى حالة حرب مع أعدائهـا خارج البلاد من ذلك ماحدث فى عـام ١٥٦٦ ــ فى عهد السلطان سليمان المشرع ــ عندما احتاج السلطان الى مبلغ من المال لنفقات سفر الجيش العثمانى بقيادة سنان باشا ــ لفتح بلاد اليمن فأصدر السلطان أوامـره أن يجمع ذلك المبلغ من مصر وفرض على جميع التجار والافرنج واليهود ومن جملتهم النصارى ألفى دينار ٠

وكان هناك بعض رؤساء الطوائف الذمية يتعرضـون لمغارم شخصية من جانب بعض الحكام العثمانيين فقد أشار مصدر قبطى معاصر الى أن خليل باشـا أرسل فى عام ١٠٤١هـ١٣٤٨ش/١٦٣١م ، رسولا يسـتدعى عن البابا متاوس الثالث البطريرك (١٠٠) بسبب عدم قيامه بدفع الرسوم المعتادة بعد أن صار بطريركا ويذكر المصـدر أن ذلك كان بسبب وشاية قام بها بعض الحاقدين على البابا وأنهم طلعوا الى خليل باشا وأخبروه أن الذى يصير بطريركا يقوم بدفع رسم كبير المقدار للمتولى على حكم مصر ، فلما علم جماعة الأراخنة بتلك المؤامرة الخبيثة طلعوا الى القلعة وقابلوا خليل باشا الذى تكلم معهم فى شـأن الرسـوم وألزمهم بالقيام بدفع غرامة قدرها أربعة آلاف قرش ، فنزل الأراخنة من عند الباشا ممتلئين غما ٠ ويذكر المصدر أيضا أن أحد اليهود دفع المبلغ المذكور من عنده الى الباشا ، والزم جماعة الأراخنة أنفسـهم بجمع هذا المبلغ ودفعه لليهودى ٠

كذلك كان الذميون يتعرضون لأعباء مالية أخرى أحيانا الا أن ذلك كان يحدث وسط اجراءات مالية عامة تشمل جميع فئات الشعب المختلفة . فقد حدث فى ختام عام ١٠٤٢هـ/يونيو ١٦٣٥م فى عهد السلطان مراد الرابع وأثناء ولاية أحمد باشا الكورجى ان تقرر سك العملة من النحاس يجمع بدلها العملة الذهبية فى البلاد لتغطية نفقات الحروب الخارجية للدولة فى لبنان وفارس فكان لهذا الاجراء عواقب وخيمة على حالة البلاد الاقتصادية فعمت بسببه كوارث اقتصادية شملت الغنى والفقير والتاجر والصانع بلا تفرقة أو تمييز .

ويصف الرحالة فانسليب ـ واقعة اضطهاد طائفة من الأقباط فى حى الأزبكية فى شهر سبتمبر من سنة ١٦٧٢ وذلك بقصد اجبارهم على دفع غرامة مالية لسلطات الحكم فيذكر أن الاقباط قاسوا اضطهادا عظيما لأن بعض الجند العثمانية قاموا بذبح امرأة خليعة وألقوا جثتها -بعيدا عند بركة الأزبكية فقام والى القاهرة ظلما وعدوانا بغلق كل بيوت النصارى المتاخمة لتلك المنطقة وأجبرهم على دفع غرامة مالية قدرها ألفا قرش دية لهذا الدم المهدور اذا أرادوا أن يفتحوا بيوتهم ويسعوا الى معاشهم .

وكانت المغارم والأعباء المالية تحدث نتيجة الاضطرابات التى تعم البلاد بسبب الفتن الداخلية وأثناء الصراع الذى كان يدور بين العناصر الحاكمة للاستئثار بالسلطة فلقد حدث

فى السنة التالية للرسامة البابا بطرس السادس ــ البطريرك (١٠٤) ــ أى فى عام ١٧١٩م أن قامت فتنة بسبب الصراع على السلطة بين الصنجق اسماعيل بك ابن ايواز والصنجق محمد بك شركس ، ولقد بلغت الفتنة من شدتها أنها كانت أشبه بالحرب الأهلية وانتهز الرعاع الفتنة فقاموا بأعمال السلب والنهب واشعال الحرائق · ويعلق أحد المؤرخين الأوربيين على تلك الفتنة بقوله انها كانت بداية لسلسلة من القلاقل والمنازعات استمرت الى مجىء الحملة الفرنسية فلم تعد الخصومة قائمة بين حزب الوالى وحزب المماليك فحسب بل امتدت الخصومة بين أفراد الحزب الواحد للوصول الى الرياسة وبطبيعة الحال كان لهذه الفتن والقلاقل أوخم العواقب على أحوال البلاد الاقتصادية وكذلك على المسلمين وغير المسلمين وخاصة النصارى منهم ·

كما ذكرت المصادر القبطية أن تلك الفتن كانت تستهدف النصارى الأقباط ــ وخاصة فى الصعيد ــ حتى اشتد الكرب عليهم اذ ضربت عليهم فى مطلع القرن الثامن عشر غرامة فادحة لم يعف منها أحد ، وبيعت بسبب تلك الغرامة الجواهر الكريمة بأبخس الأثمان وألزم بهذه الغرامة القساوسة والرهبان والصبيان والفقراء وأرغم بطريرك الاقباط بدفعها عن القساوسة وخدام الدين ·

وكانت المغارم تفرض احيانا وسط اجراءات سياسية صادرة من الباب العالى فقد حدث نتيجة ازدياد طائفة الكاثوليك وكثرة أعدادها وتوغلها فى كل أنحاء البلاد

ورغبة الباب العالى فى الحد من ذلك النفوذ المتصاعد أن أصدر مرسوما عام ١٧٥٣م حمله بطريرك طائفة الملكية اليونانية الى السلطات الحاكمة في مصر وذلك بمنع أبناء طائفة النصارى الشوام من دخول كنائس الكاثوليك الافرنج فان دخلوا يدفعون للدولة ألف كيس ، وقد سير ابراهيم كتخدا فى طلب أربعة من القساوسة من دير الكاثوليك فجاءوا بهم فحبسهم وأخذ منهم مبلغا عظيما من المال ، ومع ذلك لم تكف طائفة الشوام الكاثوليك عن الدخول الى لكنائس الفرنجة •

وقد لجأ بعض الحكام من البكوات المماليك الى ابتزاز الأموال وفرض المغارم على كافة طوائف الشعب المصرى وذلك حتى يمكنهم الانفاق على القوات المرتزقة وعلى اعمال التسليح • وقد بدأ على بك الكبير تلك السياسة باستيلائه على ضياع خصومه ، وبما فرضه من اتاوات غير عادية على القرويين ، وبأعمال الابتزاز التى وجهها الى أهل الذمة فى مصر • فقد فرض على القرى أموالا وقرر على كل بلد مائة ريال وثلاثة ريالات حق طريق فضجت الناس من ذلك وتعطلت أسباب الرزق وهاجر البعض كذلك اشتد على أهل الذمة شدة عظيمة حيث انتزع مبلغ ١٠٠ ألف ريال من الأقباط ، ومبلغ ٤٠٫٠٠٠ ريال من اليهود ، وطبقا لما ذكره فولنى بلغت نفقات حملة الحجاز ١١ مليون قرش •

ولم يكتف على بك بذلك بل ظل يضغط على الأغنياء ــ وخاصة من اليهود ــ عن طريق المصادرات ، أو فرض

المغارم ، كما فعل مع يوسف ليفى اليهودى ـ معلم دواوين الاسكندرية ـ وكذلك اسحق اليهودى ـ معلـــم الديوان ببولاق ، فقد قبض على الأخير وصادره فى ٤٠ الف زر محبوب وضربه حتى مات • وقد علق الجبرتى على سلوك على بك هذا بقوله : « خرق القواعد وخرم العوائد واخرب البيوت القديمة وأبطل الطرائق التى كانت مستقيمة •

وبالرغم من معاملة على بك الشديدة للأقباط وقسوته عليهم فان الرجل الذى كان يثق باخلاصه ويعتمد عليه كان قبطيا يدعى المعلم رزق النصرانى رقاه من وظيفة سكرتير الضربخانة الى مدير حساباتها •

وبعد وفاة على بك الكبير استمر الصراع بين البيوتات المملوكية وأمرائها من أجل الوثوب الى السلطة وكان الأمراء المماليك فى صراعهم هذا يطوفون بالبلاد يسلبون وينهبون ويفرضون الاتاوات على الاهلين مما كان يدفع ببعضهم الى الهرب تجنبا لما كان قد يصيبهم من ضرب واهانة وقتل • ولقد ذكر الجبرتى فى حوادث ربيع الأول عام ١٢٠٠هـ / يناير ١٧٨٦م أنمراد بك ـ وكان على رأس السلطة آنذاك ـ شرع فى السفر الى الوجه البحرى فى جماعة من كشافه ومماليكه ، وطاف ببعض المدن والقرى مطالبــا أهليهـــا بالأموال المقررة مضافا اليها حق الطريق ، فان تأخرت قرية أو بلدة فى أداء ماقرر عليها كان مصيرها الخراب والنهب والدمار • ولقد عين على الاسكندرية أحد كشافه

يدعى صالح اغا ـ كتخدا الجاوشية سابقا ـ الذى قرر لنفسه حق طريق مقداره خمسة آلاف ريال ، كما قرر على اهلها مائة الف ريال وأمر بهدم الكنائس فى حالة عدم دفع ما قرره ، فلما وصل الأغا الى الاسكندرية هرب تجارها الى المراكب الراسية فى الميناء وكذلك اغلبية النصارى فلم يجد الا قنصل موسكو الذى قال له : « انا ادفع لكم المطلوب بشرط أن يكون بموجب فرمان من الباشا احاسب به سلطانكم • فانكف الأغا عن ذلك •

وكانت لتلك المغارم التى قررها مراد بك على الذميين من رعايا الدولة العثمانية أو الرعايا الأجانب ردود فعل خطيرة اذ قام القناصل الأجانب بتقديم شكوى الى سفرائهم وممثليهم فى استانبول فى ١٢ ، ٢٤ من فبراير ١٧٨٦ شرحوا فيها أمر تلك المغارم الضخمة وطلبوا منهم المساعدة فى مواجهة هذا الموقف الخطير عند ذلك تقدم هؤلاء السفراء بطلب جماعى وجهوه الى السلطان العثمانى عبد الحميد الأول (١٧٧٣ ـ ١٧٨٩) ـ يحتجون فيه على الاهانات التى لحقت بكنيسة الفرنسيسكان فى الاسكندرية مطالبين بوقف تلك المغارم وحسن معاملة رعاياهم فى مصر ولعل ذلك كان من الأسباب الرئيسية التى دفعت الدولة العثمانية الى ارسال حملة القبطان حسن باشا الجزائرلى الى مصر فى نفس هذا العام •

وقد فرضت الدولة المغارم والأعباء المالية على الطوائف الذمية فى أواخر القرن الثامن عشر عندما أحست بالدور

الخطير الذى يلعبه الذميون الذين يحتلون المناصب العليا فى الحكومة المصرية ، من نهب وسلب لأموال الخزانة السلطانية فكانت حملة القبطان حسن باشا الجزائرلى (١٧٨٦ - ١٧٨٧م) والتى سبق أن أشرنا أن من بين أهدافها الرئيسية استعادة الاموال التى نهبت وسلبت من الخزانة المصرية عن طريق البكوات المماليك وعن طريق الذميين أيضا وذلك بفرض الغرامات المالية الباهظة ومصادرة أموالهم وممتلكاتهم ، فمن ناحية البكوات المماليك فقد درج حسن باشا من أجل الحصول على أموالهم - وخاصة أموال ابراهيم بك ومراد بك - على أسلوب مصادرة أموالهم وودائعهم ومتاعهم والتحرى عن الأماكن التى خبئت فيها ، والقيام بمصادرتها حتى ولو كانت ملكا خاصا لنسائهم . فلقد ذكر الجبرتى فى حوادث ٢٠ شوال ١٢٠٠هـ ١٦ اغسطس ١٧٨٦ م « وفيه اخرجت خبايا وودائع للامراء من بيوتهم الصغار لهم ولاتباعهم وختم أيضا على أماكن وتركت على مافيها . ووقع التفتيش والفحص على غيرها . وطلبوا الفقراء فجمعوهم وحبسوهم ليدلوا على الاماكن التى فى العطف والحارات . وطلبت زوجة ابراهيم بك وحبست فى بيت كتخدا الجاويشية هى وضرتها أم مرزوق بك - حتى صالحوا بجملة من المال والمصاغ خلاف ما أخذ من المستودعات عند الناس . وطولبت زوجة ابراهيم بك بالتاج الجوهر وغيره . وطلبت زوجة مراد بك فاختفت . وطلب من السيد البكرى ودائع مراد بك فسلمها .

أما من ناحية الذميين ى فقد ارسل حسن باشا يطلب من قاضى القضاة احصاء لما أوقفه المعلم ابراهيم جوهرى يومئذ على الكنائس والديارات من أطيان ورزق وأملاك وغير ذلك . كما قبض العسكر على امرأته فأقرت على خبايا اخرجوا منها أمتعة وأوانى ذهب وفضة وسروجا وغير ذلك ، كما فتحوا بيته عنوة واستولوا على كل مافيه وكان شيئا كثيرا وقدموه الى حسن باشا الذى باعه فى المزاد الذى استمر عدة متتالية . كذلك قرر حسن باشا على بيوت النصارى الذين خرجوا بصحبة ابراهيم بك ومراد بك الى الصعيد مبلغا كبيرا من المال قدر بخمسة وسبعين ألف ريال ، كما أمر باحصاء بيوت جميع النصارى ودورهم وماهو فى ملكهم وأن يكتب جميع ذلك فى قوائم وقرر عليها أجره مثلها فى العام ، وأن يكشف فى السجل على ماهو جار فى أملاكهم ، ثم قرر عليهم أيضا خمسمائة كيس فوزعوها على أفرادهم وقيل انهم حسبوا الجوارى المأخوذة منهم من أصل هذا المبلغ على كل رأس أربعون ريالا ، كما قرر أيضا على كل شخص ـ سواء كان فى الفئة العليا أو الدنيا دينارا جزية ، وذلك خارج عن الجزية الديوانية المقررة .

وتتوالى موجات الابتزاز ، وتعدد صور المغارم والمصادرات فقد ذكر الجبرتى فى حوادث شهر ذى القعدة ١٢٠٠هـ/ سبتمبر ١٧٨٦م « وفيه : قبض القبطان على راهب

من رهبان النصارى واستخلص منه صـــندوقا من ودائع النصارى » · كذلك ذكر الجبرتى فى حوادث هذا الشهر « قبض القبطان على المعلم واصف وحبسه وضربه وطالبه بالأموال · وواصف هذا أحد الكتاب المباشرين المشهورين ويعرف الايراد والمصاريف وعنده نسخ من دفتر الروزنامة ويحفظ الكليات والجزئيات ولايخفى عن ذهنه شىء من ذلك ويعرف التركى » ·

ويتضح من السياسة التى اتبعها حسن باشا ازاء البكوات المماليك وأهل الذمة أنه كان يريد الحصول على الأموال التى نهبت من الخزانة السلطانية ، وأنه من أجل ذلك اتبع كافة الوسائل المشروعة وغير المشروعة وكان يهدف أيضا ـ على حد قول شو ـ الى احداث توازن فى مالية الخزانة المصرية ·

وقد ترك القبطان حسن باشا الجزائرلى البلاد فى يد اسماعيل بك بعد رحيله فى عام ١٧٨٧ ـ بدون منازع له بعد ابعاد منافسيه ابراهيم بك ومراد بك الى الصعيد ، كما ترك أيضا عابدى باشا ـ قائد الجيوش العثمانية فى مصر لدعم سيادة الدولة عليها · ولقد أحدث عابدى باشا غرامة مالية كبيرة على النصارى ، يروى الجبرتى أسبابها ـ فى حوادث شهر ربيع الأول ١٢٠٢ / ديسمبر ١٧٨٧ م ـ قائلا : حضر عابدى باشا واسماعيل بك الى بيت الشيخ البكرى باستدعاء بسبب المولد النبوى فلما استقر بهم الجلوس ، التفت الباشا الى جهة حارة النصارى وسأل عنها فقيل له

انها بيوت النصارى فأمر بهدمها والمناداة عليهم من ركوب الحمير فسعوا فى المصالحة وتمت على خمسة وثلاثين الف ريال منها على الشوام سبعة عشر الفا وباقيها على الكتبة » ٠

ولم يكف مراد بك ـ عندما استعاد سلطته فى مصر مع ابراهيم بك بعد رحيل حسن باشا ـ عن فرض المغارم على الذميين ، فقد ذكر مارسـيل ـ احد علماء الحملـة الفرنسـية ـ أن مراد بك اظهر يوما أنه عازم على تجديد الملابس والأمتعة العسكرية وطلب مايقوم بنفقاتها ، ففرض على اليهود مبلغا كبيرا من المال اعانة لهذا المشروع ، فاجتمع رؤساء اليهود وتناقشوا ماذا يصنعون لينجوا من تلك الغرامة الفادحة فاستقر رأيهم على أن يرسلوا الى مراد بك كبيرى احبارهم يسعيان فيما ينجيهم من تلك الغرامة ، فسارا اليه ولما مثلا بين يديه قالا : « أيها الأمير اننا فقراء ، ولو بعنا ممتلكاتنا وأولادنا وأنفسنا لانجمع عشر ماتطلبه منا ، فاذا أعفيتنا من هذه الضريبة التى يستحيل علينا دفعها نطلعك على كنز عظيم يكفيك مؤنة هذه المطالب ، وهذا الكنز لايعلم به أحد سوانا وقد تنقل هذا السر فى طائفتنا حتى وصل الينا ونحن نوصله لأولادنا عندما تحضـرنا الوفاة » ٠

ولقد فكر مارسـيل فى روايته أن الحبرين اليهوديين اخبرا مراد بك بأن هذا الكنز مدفون فى جامـع عمرو بن العاص فى مصر القديمة وأن مراد بك تحايل بذكاء من اجل

الوصول الى هذا الكنز دون ما اثاره لأحد حوله وعند لحظة استخراج الكنز كان مراد بك والحبران اليهوديان يشهدون هذا الحدث الهام فاذا هو صندوق من حديد نصفه أحمر من الصدأ ، ولما كسر الصـــندوق وجد فيه بعض أوراق الرق مكتوب عليها آيات قرآنية بخط كوفى ـ ويقول « مارسيل » ان الحبرين اليهوديين عندما رأيا ذلك فرا من بين الناس ، وهربا قبل أن يظفر بهما مراد بك الذى استشاط غضبا ، ولما عاد الى القاهرة ضاعف الغرامة المالية على اليهود وأصر على أن يدفعوها حالا ، وكما يقول « مارسيل » ان مراد بك استعمل الكرباج لحثهم على ذلك ·

وعلى أية حال فعلى الرغم مما أثير من معاناة أهــل الذمة من جـــراء المغـــارم والاعباء المالية والضـــرائب وماتعرضت له من مختلف ألوان المظالم ، الا أن هنـــاك جماعة من أهل الذمة تمتعت باعفاءات ـ تكاد تكون كاملة ـ مع دفع كل ذلك هى جماعة الرهبان · فلقد ذكرت وثائق سانت كاترين أن الرهبان بالدير قد شملهم الاعفاء من كافة الضرائب ، فقد ورد فى احدى تلك الوثائق « ··· ولايكلف رهبان ذينك الديرين فى أى صقع من الأصقاع بدفع عوائد شخصية أو ضريبة ولاتضرب عوائد رسوم جمركية على بضائعهم ·· » وكثيرا ماكانت تصدر المراسيم السلطانية باعفاء رهبان الدير من ضرائب الخراج ، فقد ورد فى وثيقة أخرى « ··· بأن يجملوا فى المسامحات بالحقوق والرسوم

والاحتكارات والمقاسمات والمقاطعات على كرومهم وتخيلهم ... » .

ولم تكن الاعفاءات تشمل رهبان الديار المصرية فحسب بل جميع الرهبان فى سائر ولايات الامبراطورية العثمانية على اختلاف طوائفهم ، فتقرر احدى الوثائق بأن يعفوا من الضرائب فى « ... البلاد المصرية والشامية والطرابلسية والطورية ، وبأنهم لايعارضون فى أوقافهم وبيوتهم وكرومهم ومزارعهم فى جزيرة اقريطش (كريت) وجزيرة قبريس (قبرص) .. » ولم يكن الاعفاء يشمل الضرائب على البساتين فحسب ، وانما شمل أيضا الرسوم الجمركية على مايرد الى الدير من أموال الصدقات ، ومن نذور عينية ، فلقد ورد فى احدى الوثائق « .... أن يسامحوا بالحقوق والرسوم الديوانية على الأصناف الواصلة اليهم من النذور والصدقات من البر ومن طريق البحر المالح والعذب بالثغور الاسلامية سكندرية (اسكندرية) ورشيد ودمياط والبرلس وبولاق وقطيا وغزة ويافا وبيروت وصيدا وطرابلس واللاذقية وساير الثغور الاسلامية المعمورة بالديار المصرية والشامية صادرا وواردا وبخلاص مالهم من الحقوق الشرعية ممن عليه حكم القانون الشرعى ... » .

وتشير الوثائق الرسمية والمصادر القبطية الى أن الرهبان استمروا يتمتعون بتلك الاعفاءات حتى عام ١١٤٧هـ / ١٤٥٠ش/١٧٣٤م ، حينما تقرر أن يصبح

الرهبان من الممولين لضريبة الجوالى شأنهم فى ذلك شأن جميع الفئات الذمية • ولعل من الأسباب التى دعت الدولة الى اتخاذ هذا الاجراء ماجرى عليه العرف الاسلامى من اعفاء أملاك الكنائس والأديرة والمعابد من الضرائب ،وعلى هذا أصبحت هناك طبقة مميزة من أهل الذمة لاتقع تحت طائل الأعباء المالية مما دعا كثيرا من النصارى الى اللجوء لوقف أملاكهم على الكنائس والأديرة كى يتخلصـــوا من أعباء الضرائب ، ومن تسلط البكوات المماليك عليهم ، وبدأت الدولة تفطن الى ذلك ، وتدرك خطورته بعد أن ثبت لها من خلال سجلات المحاكم الشرعية هذا الكم الهائل الذى يعد بالآلاف من حجج الوقف التى تخص الكنائس والأديرة ، وعلى الرغم من ذلك فان الدولة لم تتخذ أى موقف ايجابى تجاه هذا الوضع منذ بداية حكمها لمصر الا فى ذلك العام ، حيث شمل الاحصاء الذى أجــراه على أفندى ــ ملتزم الجوالى ــ عام ١٧٣٤م كافة الرهبان لكى يدفعوا ضريبة الجوالى ، الا أن احدى المصادر القبطية تشير الى أن المعلم ابراهيم جوهرى نجح عام ١٢٠٨هـ/١٥١٠ش/١٧٩٤م فى الحصول على فرمان سلطانى باعفاء الرهبـــان ورجال الكهنوت من الضرائب المفروضة عليهم ، وأنهم عادوا مرة أخــرى يتمتعون بتلك الاعفـــاءات الكاملة من كافة أنواع الضرائب •

قيود الدولة على أهل الذمة :

كانت الدولة العثمانية وسلطات الحكم فى مصر تصدر بين الحين والآخر أوامرها بأن يلتزم أهل الذمة بتلك القيود التى فرضت عليهم منذ الفتح الاسلامى والتى ورد ذكرها فى كتب الحنفية ، حيث جاء « ويميز الذمى فى زيه ومركبه وسرجه ، ولايركب خيلا ولايعمل بسلاح ولا أن يترك يركب الا لضرورة وحينئذ ينزل فى المجامع ولا يلبس مايخص أهل العلم والزهد والشرف ، وتميز أنثاه فى الطريق والحمام ، ويجعل على داره علامة لكيلا يستغفر له ، ولا يبدأ بسلام ويضيق عليه الطريق » ·

ويتضح مما سبق أنه اكان على أهل الذمة ـ من الناحية النظرية ـ الالتزام ببعض القيود فى الملابس ومظاهر حياتهم اليومية ، ولقد تمثلت قيود الملابس فى الزامهم الغيار ، فكان على النصارى لبس الأسود أو الأزرق ، وشد الزنار حول أوساطهم فوق الثياب بينما تعين على اليهود اللون الأصفر · وتحدد اللون الأحمر لفرقة السامرة ، أما نساء أهل الذمة فقد ألزمن بقيود الألوان فى ملابسهن ، ففرض على المرأة المسيحية أن تشد الزنار فوق ثيابها ومن تحت الازرار كما فرض على المرأة الذمية أن تنتعل خفين من لونين متباينين لتميزها عن المرأة المسلمة ·

كان ذلك التمييز بين الناس تبعا لأديانهم أمرا ضروريا فى ذلك الوقت ، وكان أهل الأديان أنفسهم حريصين عليه ،

فقد كانت الملابس المتميزة هى الوسيلة الوحيدة لمعرفة دين كل من يرتديها ، فالحاجة الى التمييز هى وحدها التى دفعت الى اصدار مثل تلك الأوامر والقرارات ٠

ويستفاد مما أوردته بعض المصادر المعاصرة أن أهل الذمة حرم عليهم دخول الحمامات العامة دون أن يميزوا أنفسهم بصليب من الحديد أو الرصـــاص أو النحاس فى رقابهم لتميزهم عن المسلمين ، كما حرم عليهم ركوب الخيل الا أنه أجيز لهم ركوب البغال والحمير بالأكف عرضا ـ اى من ناحية واحدة ـ كذلك حرم عليهـم حمل الســلاح والتقلد بالسيوف ٠ ولم يكن يسمح للذميين باتخاذ خدم من المسلمين اذ يعتبر ذلك اهانة للاسلام وأهله ٠

ومن خلال ما أوردته المصادر التاريخية المعاصرة من مراسيم أصدرتها الدولة العثمانية بالزام أهل الذمة بتلك القيود ، يتضح ان تلك المراسيم ماصدرت الا لتصـــحيح أوضاع قائمة بالفعل ، كما يتضح أيضا أن الصيغة التى دونت بها كانت أقوى من تطبيقها اذ لم تكن توضع موضع التنفيذ على الدوام ، فالمعـــروف أن حدتهـــا كانت تخف تدريجيا بعد مضى فترة من الزمن ، حيث ينسى فيه أمرها ثم تتجدد بعد ذلك وهكذا ٠ ولقد ذكر أحمد شلبى ، وابن الراهب ، أن الدولة أصـــدرت مرسوما فى عام ٩٨٨هـ / ١٢٩٦ش / ١٥٨٠م ابان ولاية حسن باشا الخادم ـ قررت فيه أن يلبس اليهود الطراطير الحمر ، وأن يلبس النصارى البرانيط السود ٠ كذلك ذكرت احدى المصادر القبطية أنه

نودى فى البلاد فى ٢١ طوبة ١٣٦٥ش / ٢٦ يناير ١٦٤٩ م « أن لايركب النصارى خيولا ، ولا يلبسون شدودا حمراء ولا طواقى جوخ حمراء ولا مراكيب ، وانما يلبسون شدودا زرقاء طول الواحد عشرون ذراعا » ·

ومن القيود التى فرضت على أهل الذمة أيضا فى العصر العثمانى ، أنه لم يكن يسمح للأقباط بالسير فى الجنازات ودفن موتاهم الا بعد الحصول على اذن من الباشا العثمانى · ويذاكر أحد المؤرخين الأقباط أنه عند وفاة البابا متاوس الرابع ـ البطريرك (١٠٢) فى عام ١٦٧٥م ، اجتمع سائر الكهنة الاقباط فى يوم جنازته ليطلبوا الاذن من الباشا بدفنه فسمح لهم بعد أن أخذ منهم أموالا كثيرة ·

وقد عادت السلطات الحاكمة فى عام ١٣٩٤ ش/١٦٧٨م الى التشديد على أهل الذمة بالالتزام بالقيود المفروضة عليهم حرصا منهم على التمييز بين سائر الطوائف الدينية سواء فى الأماكن العامة أو الخاصة · فقد ذكرت احدى المصادر القبطية أنه نودى فى ذلك العام بأن يعلق النصارى فى رقبتهم جلجلين ، وفى رقبة اليهود جلجل واحد عند ولوجهم الحمامات ، وأن يصبغ كل من اليهود والنصارى عمائمهم وألا يلبسوا أثوابا من الجوخ أو الصوف ، ولا تأتزر نساء النصارى بمآزر بيضاء ، وتكون ملابس النصارى عموما سوداء ·

ويروى أحمد شلبى طرفا من القيود التى فرضت على أهل الذمة فى أوائل القرن الثامن عشر فيما يتعلق بدخولهم الحمامات لتمييزهم عن سائر المسلمين ، فيقول : « وفى خامس محرم سنة ١١٣٦ هـ (٥ اكتوبر ١٧٢٣م) نزل أغا مستحفظان الى القاهرة وأشــــهر فيها النداء لجميع الطوائف اليهود والنصارى ان كل من دخل الحمام فــلا يدخل الا وفى عنقه جلجل ليعرف الكافر من المؤمن » · ويوضح أحمد شلبى السبب فى اصدار ذلك النداء فيقول « ان رجلا من المتعممين دخل الى حمام فأهانه رجــل فى داخل باب الحرارة ، فظنه من أكابر الدولة لوجاهته فلم يرد عليه جوابا ليقيد خدمة الحمام له ، فلما طلع الى خارج الحمام واذا به صراف باب مســــتحفظان (أى أنه كان نصرانيا) فكاد الرجل المتعمم أن يهلك غيظا ، فأخبر أغا مستحفظان ، فقطع فرمانا ونادى به » · وكان من نتيجة ذلك أن « نادى بأن خدمة الحمام لايخدمون داخل الحرارة أولا دا مردا ، وكذلك طائفة المؤمنين لايخدمون أولادا مردا» ويعلق أحمد شلبى بعد ذلك على تلك الواقعة بقوله : » ولم تمكث الا مدة يسيرة وعاد كل شىء الى أصله » ·

ويبدو أن تلك القرارات ـ كما كان الحال دائما ذات لهجة أقوى من تنفيذها كما أوضح احمد شلبى ـ قد أثارت أصحاب الحمامات الذين عقدوا اجتماعا فيما بينهم للتشاور فى أمر ذلك الفرمان الذى سوف يسبب لهم خسائر فادحة خاصة وأن معظم المترددين على الحمامات من أهل الذمة ،

وان استعمالهم للحمامات مصدر رزق لهم ، وقد قرروا في اجتماعهم أن يجمع منهم مبلغ كبير من المال يقدمونه رشوة الى الأغا لالغاء ماجاء بالفرمان ويقول احمد شلبى فى ذلك الصدد « .. ثم ان الحمامية اجتمعوا مع بعضهم البعض وقالوا الأمر خمار علينا وان حمام من غير أمرد لايمكن ، ثم اقتضى رأيهم انهم جمعوا من بعضهم البعض ثمانية آلاف فضة وأوردوها الى الأغا على عدم المعارضة من دخول أهل الذمة الى الحمامين من غير جلاجل فى أعناقهم ، فقطع لهم الأغا تذكره بما ارادوا ، ونزل شيخ الحمامين فرقها على لكل حمام مايتى نصف فضة لأن جملة حمامين القاهرة ثلاثة وسبعون حماما ... » .

ولقد حدثت واقعة طريفة ــ فى أعقاب ماجرى ذكره ــ رواها أحمد شلبى قائلا : « ومن جملة مااتفق ان رجلاً دخل الى حمام السكرية ، واذا برجل ذمى دخل الى الحمام وقلع حوائجه بالناطور قدم له الفوطة وقدم له جلجلا ، فقال له الذمى : ماهذا ؟ فقال له الناطور : كما أمرنا الأغا ، فأبى الذمى أن يضع الجلجل فى عنقه ولبس حوائجه ولم يدخل وطلع يبربر .. » .

كذلك حدث فى عام ١١٣٨هـ / ١٧٢٦م ــ ابان ولاية على باشا ــ ان عاد وفرض على اهل الذمة بعض القيودعلى غطاء الرأس امعانا فى التمييز بينهم وبين المسلمين . فيذكر أحمد شلبى أنه « فى رابع عشر جماد اول سنة

١١٢٨هـ ، أعطى الباشا فرمانا الى أحمد أغا لهلوبة ينادى به فى شوارع القاهرة لطائفة اليهود بأن يلبسوا الطراطير والطواقى الزرق ، والنصرانى يلبس القلايق ، والافرنج قلايق وبرانيط ، ولا يلبسون جوخا أحمر ولا بوابيج صفر ولا مزوز ولا شخاشين ، وكل من خالف ولبس فللرعايا أخذة منه وللحكام أن يخرجوا من حقه ولجميع الغرباء كل من قعد بعد ثلاثة أيام يقتل ويكون دمه هدرا » ٠

ولقد روى أحمد شلبى تلك الواقعة التى تمثل حلقة من حلقات القيود التى فرضت على أهل الذمة فيما يتعلق بالزام الذمى الترجل من على دابته عند مقابلة المسلمين وخاصة اذا كانوا من الحكام والسادة الكبار مهما كانت مكانة الراكب فى طائفته ، اذ كان عدم ترجله يؤدى الى الحاق الاهانة به ان لم يكن ضربه ٠ يقول أحمد شلبى : « فى يوم الجمعة واحد وعشرين محرم سنة ١١٤٩هـ (أول يونيو ١٧٣٦م) طلع عثمان كتخدا القرذغلى الى القرافة ففى حال رجوعه عند رأس الجودرية واذا ببترك (بطريرك) الأروام (الملكانيين) مقابلـه فقال لـه القواص : انزل يابترك فأمر عثمان كتخدا بضربه فأنزلوه من فوق حماره وضربوه بالنبابيت فصارت الرهبان الذين صحبته يتلقون الضرب عنه ، ثم انهم شالوه وهو مرضوض من النبابيت »

وعلى أية حال ، فعلى الرغم من أنه كان من المفروض أن يلتزم أهل الذمة فى فترات الشدة بقيود الملابس والمظهر

فان المصادر التاريخية المعاصرة تؤكد أنهم لم يلتزموا بذلك فى كل الأحيان ، فلقد ذكر الرحالة تيفنو الذى زار مصر بين سنتى ١٦٥٦ ، ١٦٥٨ ، أن القوانين المقيدة للذميين كانت تطبق فى المدن الكبرى دون سواها ، وفيما عدا ذلك فلم يكن الانسان يستطيع أن يميز بين القبطى وغيره ، كما ذكر أيضا أن المسيحيين سواء كانوا من الافرنج أو غيرهم لايستطيعون أن يمتطوا الجياد فى المدن ، ولكنهم يستطيعون ذلك فى الأرياف اذا أرادوا ٠

ويذكر شابرول ـ أحد علماء الحملة الفرنسية ـ أنه فى العصر العثمانى كان للمسيحيين الحق فى امتلاك العبيد على الرغم أنهم لايتمتعون بهذا الحق فى بقية الولايات العثمانية ، ومع ذلك فان هذا الحق كان محددا بشروط معينة ، فمن المحظور عليهم أن يمتلكوا عبيدا من الذكور اذ هم فى هذا الصدد لايستطيعون على الأكثر الا شراء أطفال صغار يتخلصون منهم عندما يكبرون ، ومع ذلك فقد كان يسمح لهم باقتناء أى عدد من النساء الاماء يستطيعون الحصول عليه ، لذا كان لدى كل أسرة واحدة أو اثنتان على الأقل للقيام بأعمال البيت ٠

كما يذكر « شابرول » أيضا ، أن من الأمور التى كانت تحرم على أهل الذمة قبول شهادتهم او شهادة أى رجل ليس دينه الاسلام أمام المحاكم الاسلامية ضد المسلمين لذا لايستدعى أهل الذمة مطلقا عند الفصل فى

الأمور المدنية أو الجنائية عند العثمانيين . ومع ذلك فيمكن لقائد الشرطة أن يستعلم من أى ذمى عن أمور تدخل في نطاق اختصاصه . الا أن « شابرول » يعود فيذكر أن شهادة اثنين من دين مخالف ضد مسلم تعتبر صالحة ومقبولة وخاصة فى المسائل الجنائية . ومن هنا يتضح أن القيد الذى كان مفروضا على أهل الذمة فيما يتعلق بشهاداتهم أمام محاكم المسلمين لم يكن معمولا به دائما فى العصر العثمانى .

أما عن موقف الدولة من عمارة وترميم دور عبادة أهل الذمة فمن المعروف أن من الشروط التى وضعها الفقهاء المسلمون وألزموا أهل الذمة بوجوب اتباعها : « أنه لايجوز أن يحدثوا بيعة ولاكنيسة ولاصومعة ولا بيت نار فى دار الاسلام ، ويعاد المنهدم من غير زيادة على البناء الأول ولايعدل عن النقص الأول ان كفى » .

على أنه يتضح من الوثائق التى بين أيدينا من حجج وفتاو شرعية ورسمية ــ التى حصلت عليها الكنيسة القبطية الأرثوذكية فى مصر ابان الحكم العثمانى ــ أن تلك الشروط فى الواقع لم تكن تنفذ بدقة كاملة ، فان هناك من الكنائس مابنى خلال ذلك العصر تحت نظر الحكام وموافقتهم بل وبمساعدتهم فى بعض الأحيان . فقد ذكرت المصادر القبطية المعاصرة أن البابا مرقص السادس ــ البطريرك (١٠١) ــ قام فى سنة ١٣٧٠ ش/١٦٥٤م ببناء قاعة للصلاة فوق بيعة السيدة العذراء الأثرية

بحارة زويلـــة ، وقد طلب الأرمن الأرثوذكس من البابا المذكور أن يسمح لهم بتكريسها واقامة الشعائر الروحية بها ريثما ينتهون من بناء بيعتهم فى شارع بين السورين ٠

كذلك حصل الاقباط فى عام ١٠٧٦هـ/١٦٦٥ م على تصريح بعمارة مكان داخل قصر الجمع (الشمع) بمصر القديمة كان آيلا للسقوط ، وحصلوا أيضا فى عام ١١٣٣هـ ١٧٢١م على حجة ببناء وتجديد حائط آيل للسقوط بدير بابليون الكائن خارج مصر القديمة بين الكيمان ٠ كذلك حصلوا فى عام ١١٧٣هـ/١٧٥٩م على حجة بانشاء عمارة الكنيسة الكائنة بمصر القديمة قريبا من النيل ودير أنبا شنودة المعروفة بكنيسة الدمشيرية ٠ وفى عام ١١٨٠هـ/ ١٧٦٦م حصلوا على حجة ببناء قطعة أرض بظاهر الدير المعروف بدير أبى السيفين قريبا من مقام الشيخ سعدان وأن هذا البناء كنيسة والحاقها بالدير ٠

وتشير الوثائق المعاصرة الى أن الفتاوى الشرعية كانت تصدر بين الحين والآخر لأهل الذمة بجواز اصلاح وترميم دور عبادتهم ٠ فقد كشفت احدى الوثـــائق عن فتوى حصل عليها المعلم ابراهيم الجوهرى فى غرة جمادى الآخرة سنة ١١٨٦هـ/ ٣٠ أغسطس ١٧٧٢م ، وكان اذ ذاك ناظرا على دير العدوية خارج مصر القديمة بالقرب من أثر النبى لاعادة بنائه ، ولقد أفتى علماء المسلمين بجواز ذلك وبنائه واعادته كما كان أولا من غير زيادة ، وذلك

بناء على التماس رفعه اليهم المعلم ابراهيم جوهرى فى شأن ذلك مضمونه : «ماقولكم دام فضلكم فى دير خارج مصر القديمة قد تم قبل فتح سيدنا عمرو بن العاص من نحو اربعمائة سنة حصل له حريق وتهدم وأراد أهل الذمة بناءه واعادته كما كان أولا فهل يمكنون من ذلك أم لا ؟ أفيدوا الجواب ولكم الثواب ٠

وقد أجاب الشيخ حسن الجبرتى الحنفى ، عين أعيان الافادة والافتاء والتدريس بالجامع الأزهر الحمد لله ٠ الدير مثل الكنيسة فى الحكـــم ، وان للجماعة الذميين المذكورين اعادة الدير المذكور كما كان أولا حيث كان قديما وان لم تكف أنقاضه وأخشابه كان لهم أن يأتوا بغيرها بشرط ألا يزيد على الحال الأول » وأجاب عليه الشيخ الامام بدر الدين حسن الكفراوى الشـــافعى من أعيان٠أهل الافادة والافتاء والتدريس بالجـــامع الازهر بقوله : « الحمد لله ٠ الدير مثل الكنيســـة فى الحكم ، وحيث كان قديما وهدم أوبعضه كان له اعادته بنقضـــه الأول من غير زيادة عليه ٠ والله أعلم » ٠ وأجاب عليه الشيخ الامام نور الدين على الدمنهورى الحنفى ــ من أعيان أهل الافادة والاجادة والتدريس بالجامع الأزهر بقوله : الحمد لله وحده ، الدير والكنيسة والصـــومعة والبيعة بمعنى واحد فى عدم احداث شىء من ذلك لأهل الذمة فى بلاد الاسلام ، ويعاد المتهدم أى بأنقاضه نفسها بغير زيادة على البناء الأصلى فيكون لجمـــاعة الذميين

اعادة ما انهدم من الدير المذكور بانقاضه . والله أعلم ».
ولقد طلب المعلم ابراهيم جوهرى ـ ناظر الدير المذكور ـ من قاضى القضاة أن يأذن له فى بناء الدير المذكور واعادته كما كان أولا طبقا لما أفتى به السادة العلماء المشار اليهم . وقد أجابه قاضى القضاةالى طلبه وأذن له فى بناء الدير المذكور . كذلك حصل الأقباط فى عام ١١٩١هـ/١٧٧٧م على فتوى أخرى مماثلة للفتوى السابقة بترميم كنيسة السيدة العذراء بقصرية الريحان بمصر القديمة بدرب التقا بدير قصر الجمع بسبب حريق شب فيها بشرط عدم الخروج عن البناء الأصلى .

وفى عام ١١٩٥هـ/١٧٨١م حصل المعلم الجوهرى (ابراهيم جوهرى) ـ منتهزا فرصة حسن نيات السلطات الحاكمة نحوه ـ على فتوى شرعية ـ بناء على ما أصدره ابراهيم بك الذى كان على رأس السلطة وقتذاك ـ بالاذن للنصارى الأقباط بترميم ماتصدع وتهدم من بناء الكنائس والاديرة الموجودة من زمن الصحابة ـ رضى الله عنهم ـ بالديار المصرية واقاليمها القديمة غير الحادثة بعد الاسلام من أهل البلد أو بعد الفتح بشرط ألا يعيدوا ماتهدم منها الا بنقضه القديم،فان لم يكن يكفى النقض القديم يكمل الترميم بآلة من جنس أنقاضها حتى تصل الى هيأتها الأولى من غير زيادة ولا تشيد حفظا للمقيمين فيها لأنهم تحت ذمة الاسلام وفى حكم ملوك الاسلام ويجب دفع مايضرهم ، كما أفتى بذلك علماء الاسلام وبناء على ما أفتى به ،

أصدر شيخ مشايخ الاسلام فتوى بالاذن والترميم ٠

ولايمكن أن ننكر على النصارى الأقباط تعلقهم بدينهم ورضوخهم لتعاليم كنيستهم فعلى حد قول أحد المؤرخين بأنه لم يكن عندهم من منة يلتمسونها وقتذاك أحسن من تصريح أو اصلاح كنيسة ٠ فقد حصل المعلم ابراهيم جوهرى - بفضل الخدمات الجليلة التى أداها لاحدى أميرات البيت السلطانى أثناء مرورها بمصر لأداء فريضة الحج حيث خدمها بنفسه واكرمها اكراما زائدا فى ذهابها وعودتها ، وأهدى اليها أفخر الهدايا - على فرمان سلطانى باقامة كنيسة الأزبكية ٠ وقد كان من المعروف وقتذاك أن أهل الذمة لايحصلون على الفرمانات السلطانية الا بشق الأنفس ٠

وتشير العديد من وثائق هذا العصر الى أن عمليات ترميم وبناء الكنائس لم تكن مقصورة فقط على القاهرة وضواحيها ، بل شملت أيضا دور العبادة فى كل أنحاء الديار المصرية ، فهناك الحجج الشرعية الخاصة بثغر الاسكندرية الصادرة من محكمة الجزيرة الخضراء ، والتى يتبين منها أن حركة الترميم والبناء كانت قائمة بالفعل ، وخاصة مايتعلق بكنيسة الدير المعروف بدير القبط الكائن بالقرب من وكالة القلو ، كما شملت حركة العمارة والترميم والبناء أيضا كنيستى دمياط ورشيد ٠

ويبدو ان مشاكل ترميم الكنائس وتجديدها - التى ورد ذكرها فى وثائق العصر العثمانى - كانت ناشئة بالدرجة

الأولى عن حرص المسلمين على مقدساتهم الدينية من جهة وتجاهل أهل الذمة لشروط عدم استحداث كنائس من جهة أخرى • وكان المسلمون ـ عادة ـ حينما يشعرون بتجاهل أهل الذمة لتلك الشروط يسارعون برفع شكاياتهم الى السلطان العثماني ، الذى كان ينتدب بدوره قاضي القضاة ، والمباشر أغا ، والمعمار باشى ورئيس المهندسين للتفتيش على الكنائس ، وكشف ما استجد بها من البناء • وكان يأمر فى حالة ثبوت مخالفة أهل الذمة لقواعد الشرع بهدم كل ما استحدث من بناء وارجاع كل شىء الى ما كان عليه من قبل • فقد روت المصادر القبطية عن واقعة اضطهاد حدثت للأقباط اليعاقبة فى شهر أبيب ١٤١٧ش يوليو ١٧٠١م ، ابان ولاية أحمد قرة محمد باشا ، بسبب شكوى رفعت اليه من بعض المسلمين بأن طائفة النصارى الأقباط أحدثت بنيانا جديدا فى كنائسها ، فعين الباشا أغا وأشرك معه بعض المعماريين وقضاة الشرع وكلفهم بالكشف عن أبنية النصارى ، فنزلوا وكشفوا وأثبتوا أن الكنائس تحوى البناء المحدث الجديد ، ولكن جماعة من أمراء المماليك تدخلوا وتشفعوا لدى الباشا ، ففرض على الاقباط غرامة مالية كبيرة • واجتمع البابا يؤانس السادس عشر ــ البطريرك (١٠٣) ــ بكبار الأراخنة الاقباط ، واتفق الرأى بينهم على أن يطوف البطريرك بحارات النصارى ويدخل البيوت ويجمع منها ماتيسر الى ان يتم الحصول على الغرامة المفروضة بأكملها ••

وحدث فى عام ١١٤٢هـ/١٧٢٩م ـ ابان عهد السلطان احمد الثالث (١٧٠٣ ـ ١٧٣٠) أن رفع اليه بعض المسلمين شكوى جاء فيها انه اشيع بين الناس خبر ضم والحاق شيء من مقابر المسلمين لكنيسة النصارى الكائنة بمصر العتيقة الجارى تعميرها بموضعها القديم ، ونرجو ونسترحم صاحب الدولة السلطان افندينا باصدار أمره الكريم لصاحب العزة قاضى عسكر أفندى حتى يصير الكشف عن الأمر المذكور بمباشرة أحد من قبل الشرع » ·

هذا وقد بعث السلطان العثمانى ـ ردا على تلك الشكوى ـ بفرمان فى نفس العام جاء فيه : « ···· أنه بمصر القديمة دير مارى مينا الكائن بالقرب من فم الخليج بجوار تربة الأرمن ودير الملاك القبلى الكائن بدير الطين من الآثار الشريفة ودير منقريوس ودير قصر الشمع ودير النحلة المعدة للنصارى القبط والأروام وان فى بعض من الاديرة المذكورة أدخلوا من تراب أموات المسلمين فى الاديرة المذكورة وبعضهم بنوا وجددوا بناء عاليا عن رسومها القديمة وأحدثوا فيها بدائع · ومن علو البناء صار يكشف على بيوت أمة محمد وأن فى ادخالهم القطعة من تربة أموات المسلمين وفى تجديدهم البنام العالى اهانة » وقد اشترط السلطان فى ذلك الفرمان » ··· ان المعينين لهذه المهمة يكونون من أهل الديانة لأجل الكشف عن ذلك وهدم ما أحدثوه من البناء واخراج ما أدخلوه من تربة أموات المسلمين وابقاء

اديرتهم على رسومها القديمة على وجه الحق من غير غرض فى ذلك » •

ولقد تعين لتلك المهمة عبد الرحيم عزى كشاف الاوقاف ، ومصطفى أفندى كتخدا وشيخ الاسلام ، والسيد الشريف يونس أفندى قاضى الديوان ، والشيخ على كاتب الكشف ورفيقه الشيخ حسن ، حيث توجهوا الى مصر القديمة وبصحبتهم الأمير يوسف أغا معمارباشى ، من أمراء المتفرقة ، والسيد الشريف عاشور - رئيس المهندسين - والسيد الشريف أحمد بن السيد أحمد - المهندس - والحاج عيد - المهندس - والحاج عبد الهادى ابن ابراهيم - المهندس - وذلك للكشف على دير مارمينا الكائن بالقرب من فم الخليج بمصر القديمة ، ودير الملاك القبلى الكائن بدير الطين ، ودير قصر الريحان والكنيسة الكبرى ، ودير منقريوس ودير النحلة والكنائس المعدة للنصارى القبط والنصارى الأروام التى بمصر القديمة • ولقد جاء فى الفتوى التى صدرت فى هذا الشأن بأن « أولئك المعينين لتلك المهمة وجدوا أن تلك الأبنية على حالتها القديمة من غير احداث حادثة ولاضرر بجار ولا مار ، ولا زيادة على ماكانت عليه من قديم الزمان ، ولابداخلها من ترب أموات المسلمين وانما بها مرمات وعمارات متفرقة جزئية من العلو والسفل على الصنعة التى كانت عليها قديما ، ولم تكن خارجة عن أصلها ولابها بناء بارز عن اس جدرهم ولاعلو زائد عن قديم أصلها

وانها جميعا الآن على صفتها التى كانت عليه من قديم الزمان » . وبناء على ذلك فقد أصدر القاضى ـ قاضى القضاة ـ تقريرا فى هذا الشأن أورد فيه أنه « لم يكن هناك مقتضى شرعى لهدم الديورة المذكورة كما أن المهندسين المذكورين أخبروا بأن البناء المذكور ليس مضرا على الجار والمار ولم يكن بارزا عن أس جدره وأن ماقيل عن ذلك هو بخلاف الحقيقة كما أن الكنيسة صار تعميرها بموضعها القديم وعليه لالزوم للتعرض للكنيسة المذكورة بعد أن تبين عدم الحاق ولاضم شىء من مقابر المسلمين .

ولقد حدث فى عام ١١٥٧هـ/١٧٤٢م أن أمر بالكشف على الزاوية الكائنة بين كنيستى ابى سيفين وأنبا شنودة ولادعاء بعض المسلمين فى مصر القديمة أن النصارى اختلسوا اجزاء من الزاوية المذكورة وأدخلوها بكنيستى أنبا شنودة ومرقوريوس ، وتعين لتحقيق تلك الشكوى قاضى اوقاف مصر والمهندسين ، والنظر أيضا فى الترميم اللازم . وقد وجدوا بخلاف ما ادعوا به . ونصرح باجراء العمارة اللازمة لهذه الكنائس .

كذلك حدث فى عام ١١٨٨هـ/١٧٧٤م أن تم تعيين من يلزم للكشف على أديرة النصارى ومن جملتها دير أبى رويس ، وذلك بناء على شكوى بعض المسلمين من أن كنيسة أبى رويس القائمة بالقرب من مقام الشيخ الدمرداش قد تعدت حدود ترميمها باستحداث رسوم

جديدة لها • وقد أسفر الكشف عن أن الكنيسة المذكورة على ماهى عليه من قديم الزمان بخلاف المدعى به •

ويتضح – مما أوردناه من وثائق – أن العادات المتبعة خلال العصر العثمانى أن يجرى لكشف دورى كل عام على دور عبادة أهل الذمة الكائنة فى الديار المصرية بناء على فرمان يصدره السلطان العثمانى ، وبمجرد وصول الفرمان يصير الكشف على الكنائس والأديرة كما يعد تقرير شامل ومفصل يحتوى على كافة البيانات والمعلومات عن صحتها ، وعن جباية كافة رسومها وعوائدها القديمة •

أهم المصادر والمراجع

ـ أحمد شلبى : أوضح الاشارات فيمن تولى مصر القاهرة من الوزراء والباشوات • القاهرة ١٩٧٨ •

ـ ايريس حبيب المصرى : قصة الكنيسة القبطية • القاهرة ١٩٧٥ •

ـ حسن ظاظا : الفكر الدينى الاسرائيلى • القاهرة ١٩٧١ •

ـ شاهين مكاريوس : تاريخ الاسرائيليين • القاهرة ١٩٠٤ •

ـ عبد العزيز الشـــــناوى : الدولة العثمانية دولة اسلامية مفترى عليها • القاهرة ١٩٧٠ •

ـ عبد الرحمن الجبرتى : عجايب الآثار فى التراجم والأخبار • ١٨٨٤م •

٧ ـ كامل صـــالح نخلة : ســـلسلة تاريـخ بابا الكرسى الاسكندرى · ١٩٥٤ ·

٨ ـ محمد بن اياس الحنفى : بدائع الزهور فى وقائع الدهور · القاهرة ١٩٦١ ·

٩ ـ موسى موسى نصر : مصر منذ نهاية حكم بك الكبير حتى مجـــىء الحملـــة الفرنســـية الاسكندرية ١٩٧٧ ·

١٠ ـ يعقوب نخلة روفيله : تاريخ الأمـــة القبطية القاهرة ١٨٩٧ ·



● إن الشباب هم حملة لواء الغد، وهم الذين سيجابهون تحديات المستقبل ولا سبيل لهم إلا بالتسلح بالثقافة والمعرفة، وهذه السلسلة من «مكتبة الأسرة» موجهة للشباب.. وقد حرصنا فى الاختيار على تنوع العناوين لتقديم مكتبة للشباب فى السياسة والاقتصاد والعلوم والفكر والفنون .. هذه سلسلة تعنى بتثقيف الشباب فى كل المجالات.

«اللجنة العليا لمهرجان القراءة للجميع»

مكتبة الأسرة



بسعر رمزى خمسون قرشاً

بمناسبة

مهرجان القراءة للجميع ١٩٩٨

مطابع

الهيئة المصرية العامة للكتاب